مجلس النواب العراقي
الدائرة الاعلامية

خطة عمل إستراتيجية

لعملية التغيير الاجتماعي
في مجال المرأة والأسرة والطفولة
للمرحلة المقبلة

اعداد
لجنة المرأة والأسرة والطفولة
في مجلس النواب العراقي

بغداد ٢٠٠٨

مجلس النواب العراقي
الدائرة الاعلامية

خطة عمل إستراتيجية

لعملية التغيير الاجتماعي
في مجال المرأة والأسرة والطفولة
للمرحلة المقبلة

اعداد
لجنة المرأة والأسرة والطفولة
في مجلس النواب العراقي

بغداد ٢٠٠٨

الفــهرس

المقدمة ٧

المنطلقات الاساسية للتغيير ١٧

المرأة والاسرة والطفولة في التركيبة الاجتماعية ٣١

أستحقاقات التغيير ٤٣

الاستراتيجية والاليات ٥١

مساحات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمرحلة القادمة ٥٧

آليات ومرتكزات المتابعة ٦١

توصيات للجهات المعنية ٦٩

ايضاح ٧٣

دور الاعلام في تنفيذ الخطة ٧٧

التوقيت الزمني ومستلزمات الشروع بالخطة ٨١

المـــــلاحق

الملحق الاول

اعادة النظر في المؤسسات والانظمة ٨٩

الملحق الثاني

وضع الحلول الجذرية لمشكلة السكن ١١٥

الملحق الثالث

مشكلة الاطفال ١٢٥

الملحق الرابع

وضع الحلول لمشكلة العمال والمتقاعدين ١٣٣

الملحق الخامس

قانون الانضمام الى البروتوكولين الاختياريين ١٤١

الملحقين باتفاقية حقوق الطفل

المقدمـــــــة

أن العراق وعلى مدى تاريخيه المعاصر (القريب والبعيد) لم يتبن سياسات علمية وعملية شاملة جدية واضحة المعالم وملموسة النتائج في تنمية بنية اجتماعية منسجمة مع محيطها الداخلي والخارجي بما فيها عناصرها الاساسية (المراة والاسرة والطفولة).

وكانت تلك السياسات وما بني عليها من مؤسسات اجتماعية بمختلف اختصاصاتها قاصرة تماما عن استيعاب امفاهيم التربوية والتعليمية لهذه الشريحة ومدى تاثيرها في بناء المجتمع المتجانس والمتقدم الفاعل بما يفضي اليه ذلك البناء من تفوق وابداع وارتقاء ولاسيما حين تتوفر له عوامله المادية والتاريخية والفكرية ، كما كانت تلك المؤسسات ولاسيما ابان الحكم السابق ذات طابع تكريسي لطروحات السلطة المنحرفة التي تستهدف بناء حاضنات فكرية ونفسية للاستحواذ على مقاليد الحكم وتوارثه واشاعة ثقافة العداءلكل ما يناقض فكر وممارسة تلك الاهداف ، لذلك وبعد ان سقط النظام تكشفت لنا مديات التخريب الاجتماعي التي كانت تمارسها السلطة بخبث من خلال مؤسساتها الاجتماعية الواجهية كما تكشف التناقض الصارخ بين التشريعات المنسجمة مع سياقات التشريعت الدولية والاقليمية وبين الممارسة الفعلية المفضية الى تجنيد تلك المؤسسات على وفق اليات مدروسة تبني العقليات المكستهدفة بما يلائم الطروحات السياسية لنظام الحكم وتجنيد حزبه المساند لوجوده واهدافه الواجهية البراقة .

وبما ان مشروع التكوين الاجتماعي للنظام السابق استطاع والى حدود لا يستهان بها ان ينشر انماطا من العادات والتقاليد الاجتماعية الغريبة عن مجتمعنا ويعممها في الكثير من مفاصل الحياة وفي اطار العزل عن العالم بمختلف اساليب تحريم وساءل الاتصال الحديثة من دخول العراق والاكتفاء بوسائل الاعلام الموجهة

لتعبئة المجتمع في خوانق السلطة فقد قررت لجنة المراة والاسرة والطفولة بعد استقراء واقع التحول الجذري العراقي فكرا وممارسة وضع خطة عمل ستراتيجية لقيادة عملية التغيير والتحول الاجتماعي في مجال المراة والاسرة والطفولة للمرحلة القادمة وبعد قياس مستويات عملها خلال الفترة الماضية والنتائج التي لم تكن بمستوى الطموح المنشود وكذلك بعد تعميق علاقاتها وتواصلها مع الجهات والمراكز البحثية والدراسية في الجامعات وبعض الوزارات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني الدولية والاقليمية والوطنية ووقوفها على الكثير من تجارب العالم النامي والمتقدم وكذلك بعد اطلاعها وباساليب مختلفة على مستويات اداء الجهات ذات العلاقة ونتائجها غير الواضحة التاثير على الحياة الاجتماعية ولاسيما حين تهيأت لها الافاق المادية والمعنوية الواسعة خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، ومن الواضح ان اختصاصات اللجنة التي حددها لها نواب الشعب في البرلمان العراقي قد حملتها مسؤليات واسعة ومختلفة الاساليب لمتابعة اداء جميع الجهات ذات العلاقة بحماية المراة والاسرة والطفولة ومن النواحي الدستورية والقانونية والاجرائية والنتائج المتحققة على النطاقين الوطني والدولي .

وهذا يعني فيما يعنيه ان الجهات المعنية ينبغي لها ان تكون على وعي تام بهذه المهمات التي توجب عليها التعاون المستمر مع اللجنة في انفاذ مهماتها وانفاذ اختصاصات اللجنة وتهيئة كافة المستلزمات المفضية الى تحقيق الاهداف المشتركة .

ان الاستراتيجية تنطلق من مفهوم ضرورة قيام اللجنة واستنادا الى مهماتها المحددة برلمانيا ومجمل الارث الاجتماعي الذي ترسخ في تركيبة المجتمع العراقي الجديد للارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والتربوية والثقافية للمراة والاسرة والطفولة وصولا الى الهدف النهائي وهو اعادة بناء عادات وتقاليد وقيم نقية وانسانية منسجمة مع شرعة حقوق الانسان مع الاخذ بعين الاعتبار الخصوصية الوطنية .

ان هذا الهدف السامي الكبير كان احد اهم المشتركات لنضال اطياف الشعب العرقي ومكوناته كافةو ، وقد دفعت من اجله التضحيات الجسيمة لكي تخلصه من براثين تهشيم نظامنا الاجتماعي بكل مقوماته وحرفه بالاتجاه الذي يخدم توجيهات السلطة وتجذير وجودها .

كما ستعمل اللجنة على توحيد نشاطات الجهات المعنية لتحقيق هذا الهدف والاشراف عليها ومراقبتها والتشارك في تصحيح مساراتها ضمن المشروع التنموي العراقي وعلى ان تكون الجهود المشتركة لتوحيد مسيرة التغيير والتحول الشامل ليتساوى فيها المركز مع ابعد قرية في الوطن وينبغي القول ان من المنطلقات الاخرى للستراتيجية هي ان النظام السابق كان يتبنى فلسفة ورسالة استراتيجية واهداف نضجها خلال عقود حكمه مستخدما الحزب وادبياته وكوادره سواء مباشرة (**قسرا وقبولا**) او بالايحاء فبنى نظاما اجتماعيا معقدا ضمن بيئة تشيع فيها ثقافة الخوف والترهيب مع حصار صارم مضروب حول جميع مفاصل الحياة ولا طريق فيها سوى الطريق المشروط بمواصفات السلطة .

وهذا يعني بالضرورة ان تتبنى الاستراتيجية الجديدة أي خطط طموحة في السياق نفسه تعدها الجهات والقطعات ذات العلاقة والسير بها قدما في طرق وخيارات متعددة تفضي الى تبني فلسفة واهداف وتوجهات النظام الجديد الذي يقوم – اول ما يقوم به –على تحرير ارادة المجتمع ويفتح الافاق الرحبة امامه ومن ثم

البلوغ به الى اعلى مستويات الطموح والرقي ولاسيما بعد ان تفتحت امامه وامام الجهات ذات العلاقة بانفاذ هذه المسؤولية الوطنية التاريخية الافاق المادية والمعنوية الواسعة .

ان عملية التغيير والتحول بايجاز هي تحرير الانسان في المجتمع العراقي من نظام اجتماعي معقد التركيبة اسس على سلب الحريات وتكبيل الارادات والقبض بيد القمع على اسباب التحرر الى نظام حر ديموقراطي تعددي حيوي في جميع مفاصل الحياة ويؤمن ايمانا حقيقيا وصادقا وفاعلا باهمية تاثير تقدم المراة والاسرة والطفولة واعتبار ذلك التقدم احد اهم الاسس تقدم المجتمعات والاوطان وان هذا الايمان لن يكون فاعلا الا اذا تهيأت الارادة الخيرة والامكانيات المادية الواسعة .

وينبغي القول ان استراتيجية قيادة التغيير والتحول الاجتماعي في مجال المراة والاسرة والطفولة ليست مغلقة ولانهائية كما لا ندعي انها حائزة على جميع التصورات وانما هي مفتوحة لجميع الاراء المتخصصة المخلصة لاغنائها وبحسب التطورات التي ستحصل فالعراق – كما نتفق جميعا –في حال تغيير وتحول .

والله ولي التوفيق

سميرة جعفر الموسوي

رئيس لجنة المراة والاسرة والطفولة

عضو مجلس النواب

المنطلقات الاساسية للتغيير

ان التغير بوصفه سنة من سنن الحياة يجري بمعزل عن ارادة الانسان وبجميع مفاصل الحياة الانسانية ، والتغير بهذا الوصف المبسط غاية ليس لاحد ايقافها سواء كانت سريعا هنا او بطيئا هناك ، ولكنه يفعل فعله برغم اية ارادة سوى ارادة الله جل وعلا ، ولذلك ان اثنين لايتغيران مطلقا هما (الله والتغير نفسه) فالتغير حركة الزمن في الحياة نحو التبدل ولكن بصرف النظر عن نوعية غايته ومستواها سلبا وايجابا الاما علم الله بخيره وشره .

الا ان التغيير غير التغير ففي التغيير ارادة انسانية فاعلة نحو هدف محدد او اهداف وفي اطار التغير الكوني السائر بلا تاثير او ارادة انسانية ، فالتغيير مجموعة من الافكار والنشاطات والخطط الهادفة الى تحقيق شكل جديد للحياة الانسانية وبمواصفات الارادة الانسانية ، وقد يكون في اطار خطة او خطط شاملة ضمن مشروع كبير يستهدف سعادة الانسان في جميع الميادين او في جانب معين من الحياة بصورة عامة اوميدان محدد من ميادين ذلك المفصل ، ويمكن ان نسمي التغيير وعلى وفق ما طرحناهبانه توجيه للتغير وبارادة مخطه انسانيا .

والحقيقة ان عملية التغيير نفسها قد لا تكون بالاتجاهات التي تخدم كل فئات المجتمع ان لم يشترك في تثبيت اركانها ورؤاها المجتمع نفسه متمثلا بعلمائه ومتخصصيه من مختلف اتجاهاته فقد اورد التاريخ وعلى مر العصور امثلة كارثية لعمليات تغيير منظمة صممتها فئات متسلطة حاكمة او متنفذة استهدفت نشاط المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري والثقافي والفني والديني لاستخدامه بالاتجاهات التي تحقق مصالح تلك الفئات من اجل السلطة والمال والنفوذ.

وكانت عمليات تصميم التغيير التي تمت على يد تلك الفئات اكثر امثلة التاريخ سحقا للانسان امتد بعضها قرونا او عقودا وكانت ايضا في الوقت نفسه سببا لاعظم الثورات الشعبية الانسانية والتي شكلت منعطفات هامة في تاريخ البشرية ، واوجدت معايير جديدة لعمليات التغيير والتحول نحو اهداف الحرية والمساواة ، وقد قاد تلك الثورات الانعطافية علماء ومفكرون ومنظرون واعوان لهم امنوا بافكارهم وطروحاتهم ونظرياتهم وجادوا في سبيلها بانفسهم وما ملكوا وقد خلدهم التاريخ الى يومنا هذا فاصبحوا منارا يستضاء به فكرا وعملا.

وعلى اثر تلك المتغيرات الكبرى اسست معايير جديدة للتغيير والتحول وانشات مؤسسات متعددة وتنظيمات محلية واقليمية ودولية تحد من سلطات الحكام الشخصية والفئوية بكل اشكالها وتجعل القرار الاخير للشعب نفسه ومن اجله بل تطورت ومازالت تتطور لتصبح من اجل الانسانية جمعاء لترابط الاهداف وتداخل المصالح في عالم يضيق يوما بعد يوم حتى تمخضت عن واقع جديد يتعذر تجاوزه من المفاهيم التي فككت الكثير من ثوابت الافكار ولاسيما في مجال الخصوصية الضيقة ومفهوم الانتماء المنعزل ، ولكنها ايقظت في الوقت نفسه افكارا جديدة لصالح الانتماء الانساني على مستوى العالم وفي اطار خصوصية واعية متصلة منفصلة في آن معا وقائمة على وعي عام بالارادات والمصالح الروحية والوطنية والقومية .

وكانت فترات الحكم التي توالت على المجتمع العراقي منذ اكثر من الف عام قد تركت اثارها البليغة المختلفة عليه بين السلب الكثير والايجاب القليل وان تلك الفترات الموغلة في التعقيد سطرها التاريخ ومن

وجوه متعددة يتعذر حصرها حتى باتت خاضعة لوجهات نظر المؤرخين وبحسب انتمائهم من عراقيين عرب ومستشرقين وهذا لايعني التشكيك بصدقية المؤرخين والدارسين والباحثين القدماء منهم والمعاصرين اننا نريد ان نخلص الى حقيقة مفادها ان تاريخ العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني والفكري والثقافي له مميزاته وخصوصياته وهو ايضاً جزء من التاريخ الانساني كما هو جزء من تاريخ مسيرة المنطقة من حوله،لكنه برغم هذا بقي محتفظاً ولاسباب مختلفة بالكثير من تلك الخصوصية الواضحة على مجمل افكاره وسلوكه وبنسب مختلفة من منطقة الى اخرى داخل الوطن في الوقت الذي لانجد بعضاً من جزئيات تلك الخصوصية لدى الشعوب المجاورة له وهذه تشكل خصوصية مركبة يمكن ان نسميها الخصوصية الدقيقة.

وكان من اهم مظاهر تلك الخصوصية هواستمرار تعدد مكوناته وتعايشها بسلام قد يوهم باختفاء او ذوبان تلك الخصوصيات تلك المكونات واستخدامها مجددا لايه غاية من الغايات او الاغراض الهدامة الى حين لن يطول في كل الاحوال.والحقيقة ان مجمل هذه التشابكات كانت لها اثارها المختلفة في تكوين منظومات اوتركيبات اجتماعية يتميز بعضها عن البعض الاخر بحيث يمكن تلمس ضعف التجانس فيها وهذا مما جعل الامر صعبا على الحكومات المتعاقبة في ضبط او تجنيس التركيبة الاجتماعية بصورة مقبولة وبالاساليب السلمية اليسيرة وفي اطار الحكم العام على شخصية الفرد العراقي فانه يبقى شانه شان شعوب العالم له شخصيته التي هي ضمن الاطار العام للشعوب الاسلامية بصفة عامة وضمن الاطار العام للشخصية العربية بصفة خاصة علما ان بعض

المؤرخين قد وصفوا طبيعة الشخصية العراقية بانها ذات طبيعة شفافة وقليلة الطاعة لولي الامر وانها شخصية تعاني التشضي والاضطراب والتناشز وهذه الاوصاف فيها عمومية يتعذر التعويل عليها مع انها تحتاج الى الكثير من الدرس والتمحيص.الااننا نذهب والى حد مامذهب كل اولئك العلماء والدارسين والمفكرين الذين يقولون بان العراقي ورث الخوف من مكونات عديدة تاريخية ودينية واجتماعية وسياسية وظروف خارجية (**خارج الذات**) ومن تراكيب فكرية وتربوية وان هذا الخوف –اي خوف- يفعل في شخصية الانسان مايفعله السرطان وضعف المناعة المكتسبة في النفس والفكر والسلوك فالخوف حالة نفسية تلازم الفرد وتعيش معه وتؤثر في مجمل حياته وازاء هذا كله نرى ان الضرورة تقتضي رصد طبيعة المجتمع العراقي وترتيب مفردات تركيبته ومن ثم رسم الخطط الكفيله بتوجيهها الوجهة العلمية وبحسب اولوياتها.

وينبغي القول ان المجتمع العراقي وخلال العقود الاربعة الاخيرة وحتى الان قد توضحت وبرزت الى السطح معظم معاناته من الاضطرابات المختلفة في تركيبته وعلى الاصعدة كافة ولاسيما ان عقود النظام السابق الاربعة قد اضافت وبتخطيط مؤدلج انماطا مغرضة جديدة لتلك التركيبة حتى ترسخت في قرارها فأثرت في تفاعلها وتشاركها حتى اضعف الشعولر بالمواطنة او مزقت هذا الشعور السامي واخضعته الى الاجتهادات المتعددة حتى اوصلته الى التشيك بكل مايركن اليه من قرار.وكان من ابرز ماتمخضت عنه تلك الفوضى الاجتماعية هو ظهور تضارب نسبي في منظومة الفرد القيمية بين الجيل السابق وبين الجيل الحالي الذي بدا منذ الستينات من القرن الماضي وبالتالي فان الجيل الذي نشأ تحت مختلف ضروب العنف

وعدم الاسقرار والاحتراب الداخلي والخارجي وانواع الحصارتالفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية قد تكبل بأغلال تركيبة اجتماعية قائمة على التناقض

بين الفكر والسلوك اي ان السلوك الذي يتصرف به الفرد يتناقض او يتعارض مع الفكرة والاتجاه والقيمة التي يحملها.وكانت المجموعة الحاكمة بمختلف تراتبيتها في النظام السابق مثالا في فكرها وسلوكها لهذا التناقض سواء كان سجية لها او تطبعا وانسياقاً مع تفكيرها المؤدلج والمسيج بأحكام وكانت ازاء ذلك لابد لها ان تتلاعب في البنية الاجتماعية العراقية لكي تنسجها على وفق مقاييس توجهها المغرق في النرجسية وقد ساعدها في تسهيل عمليات النسج ضعف تجانس المجتمع الذي مهدت به لاغراضها وعندئذ سارعت لاستخدام جميع السلطات التي قبضت عليها بذرائع شتى كان اهمها ادبيات الحزب الحاكم لاسيما في مفاصل هامة من طروحاته ومنها (الحزب القائد) و(الطليعة القائدة) والتي بررت القبض بيد واحدة على السلطات الثلاث مفرغة الدستور من محتواه لتشكل انتهاكا صارخا لاسابق له وفضلا عن ذلك مارفع من شعارات براقه بدت انها مستوعبة للواقع العراقي والعربي المتشظي والمنتج لتشظيات لايحتاج انتاجها للكثير من الجهد ثم ابتدعت وفي اطار نسج التركيبة المتناسبة مع اطماعها مجموعة من

التشكيلات الشعبية والمؤسساتية ومنها اقامة معسكرات للشباب(**نسوية ورجالية**) وتحت مسميات براقه مستمدة من بيئة محلية وعربية حاضنه لاي طرح او تشكيل فيه بارقه امل ولو كان وهما لتكريس هذا التناقض في شخصية الفرد العراقي ولخلق جيل متناشز بين الفكرة والسلوك وقد فعلت جهود منظومة الحزب الحاكم وبنسب مختلفة فعلها وهوالامر الذي اطال من جثومها على سدة الحكم طيلة العقود الثلاثة وكانت متلازمة الجهود المبذولة في عملية النسج هي استخدام القمع والتصفية الجسدية وبأبشع اشكالها وباكثر اساليبهاخبثاً ومكراً والى جانب هذه المتلازمة كانت تسير عمليات الخداع والتضليل بالتغريب والترهيب واستخدام المال العام لكسب التأييد والسكوت للاشخاص والمنظمات والدول والمتنفذين وبمختلف توجهاتهم فكانت هناك سياستان:

الداخلية: قائمة على ظاهر مبني على اطلاق الوعود والسيطرة على وسائل تزويقها وتسويقها وباطن مبني على السحق والتغيب والتصفية الجسدية

الخارجية: فقائمة على شراء المواقف والاصوات والسكوت سواء بالطريقة المعروفة لعمليات الشراء او تحت مسميات وشعارات وغيرها ان المنظومة الغريبة المتشابكة ببعضها البعض في النظام السابق قد تخصصت وابدعت في خلق بيئة تسلطية فيما بينها ثم بينها وبين المجتمع وهي محكومة عقلياً ونفسياً بارث الخوف الذي نمت فيه ثم حين اصبح وسطها طورته بشكل لاسابق له لتجعله وسطاً للمجتمع تتحكم في اساليبه ومستوياته وفي مقابض توجيهه في المكان والزمان الذي تريده ويحقق لها أضافات في الاستمرار بالحكم حتى وصلوا الى يقين انهم سيتوارثون العراق حكما ونفوذا لاحقاب قادمة وهذا اليقين اوصلوه يأسا من زوالهم عن السلطة الى دواخل الفرد العراقي بل الى الكثير من المجتمعات والدول والاشخاص والتنظيمات خارج الحدود لقد كان من أعمدة استمرار الدكتاتورية قائمة على ترتيب وانتاج خصوصيات المجتمع العراقي وارث الخوف وتناشز الشخصية ثم توليد هذا كله بحسب مقتضيات الاحوال والارادات المغرقة

في النرجسية وعبادة التخليد باي ثمن وهذا يعني ان النظام السابق كان يخاف المجتمع كما ان المجتمع يخاف السلطة ولذلك فقد عمدت السلطة الى تشكيل المجتمع على وفق رؤيتها الضيقة في الوقت الذي كان العالم المتقدم والاخذ بزمام التقدم يحاول تحرير المجتمع من السلطة كما كانت السلطات المتقدمة تحرر المجتمع منها.ولهذ كان النظام السابق يبذل الكثير من المال والجهود ويستخدم مختلف اساليب التدمير لعزل المجتمع عن العالم وسيرورته ولذلك استطاع ان يحكم طوق الاسلاك الشائكة حول المجتمع العراقي ويمنع عنه كل ما من شانه الخلاص من الاسر او التفكير في اي اسلوب يبعث فيه الامل والخلاص حتى اوصله الى مخاضات الاحباط والياس فلم يجد امامه سوى الطرق والازقه التي رسمها له النظام.ان ارث الخوف الذي طورت مساحاته والياته وكيفيات توضيفه في خدمة السلطة عمد الى زجه في تركيبة المجتمع العراقي مفترضا انه سيقبض على الارادة الشعبية لكي يمتطيها في الاستمرار

بالحكم وتوارثه ضمن(**العائلة المنظومة**) متجاوزا منطق التاريخ وحلركة التغيير العالمية ونضالات الاحرار والتضحيات الجسام التي قدمها الثوار طيلة عقود.والخوف حالة نفسية تلازم الفرد وتعيش معه وتؤثر في مجمل نشاطات حياته حياته فتصادر شجاعته وابداعه وتضعف فيه قيم المواطنة كما يجعله لاهثاً طيلة حياته وراء لقمة العيش المعلقة على عصا السلطة. والخوف نقيض كل ماهو خير في الانسان اذ يحيط النفس البشرية بقيود تجعله يعطي اكثر مما ياخذ وينفذ الاوامر بطاعة عمياء ويعتبرحقوقه فضلا تجود بها السلطة عليه ولها ان تطلقه او تمنعه ان الخزف يثلم الارادة ويكبل الخطى ويبطىء الحركة ويشل التفكير حتى تنمو في كيان الفرد مجموعة من الجدران الحمراء التي يتجنب الاقتراب منها تلقائياً ولذلك فقد نتجت وتوالدت بيئة خوف اصبحت ارضا خصبة يحرثها السلطان متى شاء ليزرع فيها توجهاته_سياسية وايدلوجية وفكرية وثقافية ونفسية.

المرأة والاسرة والطفولة
في التركيبة الاجتماعية

لقد عانت المراة من ضروب مختلفة –مادية ومعنوية- من العزل والتهميش والعنف والاذلال والنظرة الدونية وتغييب الدور في جميع الميادين وكانت ومازالت هذه الممارسات احدى اهم اسباب تخلف الدول على جميع الاصعدة وستبقى كذلك مادامت هذه النظرة والممارسة قائمة ولم يكن تغيب دور المراة بمختلف انواعه ومستوياته سلطويا فحسب وانما كان ومازال اجتماعيا بالدرجة الاساس وفي صميم تركيبة المجتمع الفكرية والسلوكية.فكلما بقيت المراة خارج دورها الطبيعي كنصف فاعل للحياة تدنت نسب التقدم والتغيير بل قد تكون نتائج خطط التنمية فاشلة ان لم يكن للمراة مسؤليتها الكاملة وحقوقها غير المنقوصة وكان لنوعية التكوين الجسدي والنفسي الذي لابد لها فيه احد الاسباب المغذية للنظرة التي تاسست عليها تركيبة المجتمع فضلا عن الارث الموغل في التاريخ الذي شكل نظرة

لاتستحقها حتى اصبحت تلك النظرة حقيقة وواقعا في نسج الوعي الانساني ومن ثم البناء الاجتماعي وكان من مغذيات تلك النظرة ايضا اجتهادات دينية مجحفة او متشددة ومجموعات اجتماعية ضيقة الافق وشخصيات متنفذة في تلك الجماعات او في المجتمع وكل هذه المجاميع نتجت عنها ثقافة وتقاليد وعادات ونظم سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية جرت وعلى مر التاريخ لتضع المراة في هذا الموضع الذي كلف البشرية خسارات فادحة في التقدم المادي والمعنوي ومازالت تلك الخسارات سارية وان اختلفت نسبها من مجتمع الى مجتمع او دولة الى دولة وهذا يعني ان خسارة المراة كانت مضاعفة فمرة عليها ضمن جنسها ومرة اخرى عليها ضمن الاسرة لكونها تتحمل العبىء الاكبرفي تحمل مسؤوليات الحياة البيتية وتربية الاطفال وخدمة الرجل **(أباً او زوجاً او اخاً)** وقد تمتد الى غيرهم ان حقيقة المراة هي نوع اجتماعي كما الرجل فكلاهما يكتسبان نوعية وجودهما وفعاليته من خلال المجتمع اي ان دورها واحداً في وضع الحياة وحقها واحد في النتائج ولايختلف

احدهما عن الاخر الا في بعض الميزات الخلقية التي لابد او فضل لاحد فيها على الاخر وعدا ذلك فالكل حقه متساويا وواجبه متساويا الا مافرضته المميزات الخلقية في توزيع المسؤوليات وكذلك بعض الخصوصيات الواردة في الاحكام الشرعة المتفق عليها.ان هذه النظرة الحقيقية للمراة هي مفتاح التقدم واساسه وان المجتمعات والدول التي استطاعت ان تعيد بناء حياتها على هذا الاساس كان لها قصب السبق بالتقدم والرقي في جميع مجالات الحياة.ان العنف الموجه ضد المراة هو سلوك يلحق بالمراة بسبب جنسها ويتخذ انماطا واسبابا مختلفة تتفاوت من شعب الى شعب ومن دولة الى اخرى ولاأستثناء لاي دولة او شعب من الشعوب كما تتفاوت اثاره الاجتماعية والنفسية والجنسية والاقتصادية بين الدول والشعوب وعلى الرغم من قيام المجتمع الدولي المؤسسي بتشخيص هذه الظاهرة ووضع المعالجات الكفيلة بخفض نسب تأثيراتها السلبية الى ادنى مستوياتها الا ان القوانين والاتفاقيات وغيرها وعلى اهميتها في ابراز دور المراة الحقيقي سوف لاتكون فاعلة ان لم يتم اعتماد خطط مدروسة لتغيير البنى الاجتماعية التي ترسخ فيها النظرة غير اللائقة للمراة ثم تتجلى في السلوك الاجتماعي اليومي لتبقى في النهاية ايه نظرة وممارسة موجهة ضد المراة هي انتهاك لحقوق الانسان بصرف النظر عن اية اسباب قد تساق لوضع المراة في الموضع الذي لايليق بها.وللعنف الموجه ضد المراة كما أثبتتها الدراسات مظاهر وانماط واسباب ونتائج.فمظاهرة تتركز في جانبين: مادي ومعنوي ،فالمادي يتجلى في الضرب والحرق والقتل والاغتصاب والحرمان من الحق المالي او المصلحي وغيرها اما المظاهر المعنوية فتتجلى في عدم الامن والحط من الكرامة والاعتبار والطمأنينة والاقصاء عن الدور والوظيفة والاخلال بالتوازن والتكافؤ ولهذين المظهرين تستخدم كافة

الوسائل المتاحة لتحقيقا منها- السباب والشتائم والاهانة والاساءة والحرمان والتسلط والتهديد والايذاء والتصفية الجسدية.اما انماط او اشكال العنف ورغم تداخلها المؤدي الى نتيجة واحدة او نتائج عدة الان الدارسين فرزوها لكي تسهل معالجتها ولذلك فان انماط العنف نجدها في:

١. **العنف الاسري:** وهو أكثر أنماط العنف شيوعا وتتجلى في توجيه القوة السيئة تجاه الاضعف داخل كيان الاسرة ولذلك فأن غالب ضحايا هذا الاستخدام للقوة يكون موجها ضد النساء والاطفال داخل الاسرة وقد يكون هذا العنف صادراً قبل الولادة الى العنف ضدها كامرأة عجوز وقد ثبتت الدراسات العالمية ان اكثر انواع العنف الذي تتعرض لها المراة شيوعا في العالم باسره هو العنف بين شريكين حميمين...ويشار اليه بالعنف العائلي او اساءة المعاملة بين الزوجين.

٢. **العنف الاجتماعي:** وهذا النوع من العنف يترابط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الاجتماعي وينجم عن النظرة القاصرة للمرأة كوجود دور ووظيفة وهو في حقيقة تراكمات اجتماعية في جميع المجتمعات الى التعصب لبعض الافكار والطروحات بمختلف مصادرها والعادات والتقاليد.وينبغي القول انه من المتعذر الفصل بين المرأة وبين الاسرة والطفل فما لحق ويلحق بالمراة من اذى مادي ومعنوي ينعكس على الاسرة والطفل وباشكال ومستويات مختلفة تؤدي كلها في النهاية الى تخلف المجتمعات وقصورها عن اللحاق بركب التقدم الحضاري والابداع وبالتالي الى عدم الاحتفاظ بميزات وهوية المجتمع وحصانته من الفوضى والتغلب والاستخدام البشع لاي غرض شخصي اوفئوي.كما ينبغي القول ايضا ان الوقت قد حان في العراق بصدد النظرة والسلوك تجاه المراة والاسرة والطفولة لمراجعة الثقافة التقليدية ومن اهم الاسس التي تتم المراجعة عليها هي المرجعيات الدولية التي شكلت شرعة حقوق الانسان والتي وافق عليها العراق والى حد كبير تشكل **(معيارية)** للانطلاق نحو الاندماج بالمجتمع الدولي المتقدم والذي حقق تقدما ملحوظا على الاصعدة كافة.

وعلى الرغم من ان هناك اشكالات عديدة واجهت وتواجه المرجعيات الدولية بسبب خصوصيات كل مجتمع الا ان ذلك لا يشكل عائقا امام تفعيل العمل بتلك المرجعيات التي جاءت خلاصة للفكر الانساني النابع من التجربة عبر قرون من التخلف.

وكانت الحروب والهزات العنيفة التي مر بها المجتمع قد زادت من تعميق جذور اليأس في نفس الفرد العراقي والبنية الاجتماعية، اذ ان كل الهزات المتوالية التي يتعذر على احد التصديق ببقاء نظام قائم بعدها قد خرج منها وان كان مثخنا بالجراح الا انه سرعان ما يبتدع اساليب مختلفة من شأنها تحويل تلك الجراح مفاخر يتغنى بها بها ومستنفرا الشعب العراقي المنهك (**الدين والعروبة والوطنية والكرامة والكبرياء والاهداف السامية والرسالة والتاريخ والتراث والرخاء الموعود**) للوقوف (**صفا واحدا للدفاع عن القائد الذي تتمثل فيه كل تلك القيم والمبادئ والاهداف**) وكان النظام موقنا بان الاستجابة ستكون كما ينبغي له معتمدا على **(قوة)** ما ضخه في البنية الاجتماعية التي اقتربت من ان تكون خلية حزبية كبيرة وتحت مراقبة **(كاميرات)** رصد التحرك التيكان يتوهم وجودها العراقي في مسكنه ومنطقته وشارعه ومحل عمله بل ربما **(تحت لسانه)** ان هذه الصورة الواقعية القائمة للمجتمع العراقي لا تعني قنوط العراقيين من التحرر كما لا

تعني استسلامهم كما حدث ويحدث فلقد كان المناضلون والمناضلات يعملون بروح فدائية قل نظيرها حتى قدمو التضحيات تلو التضحيات على مدى عقود نظام الخوف والقمع ولقد كشف التاريخ تلك التضحيات في المقابر الجماعية واساليب التعذيب والتنكيل والتغريب.

ان العراق وبعد كل ذلك يمر باوسع انعطافة في تاريخه الحديث، فلقد فلسفة وايديولوجية ونظام سياسي واقتصادي واجتماعي وفكري، لقد سقط نظام شمولي فردي لا نظير له في تاريخ العراق من حيث اساليب استمراره وتجديدها بحسب المكان والزمان والحالة.

ومن المؤكد ان البنية الاجتماعية التي صنعها على وفق ارادته ورصفها لصالحه تعاني الان من فوضى وتلاطم في الفكر والسلوك وينعكس على مجمل خيارات المواطن حتى تصبح قراراته منفعلة بالاحداث تتقاذفها الهواجس والشكوك والتردد فلا تركن الى قرار حتى تقفز الى اخر ولا تتبنى فكرة حتى تميل الى غيرها ولا تسلك سلوكا حتى تتمنى لو طرقت غيره ولذلك فقد رافق ازالة النظام ما رافقه من احداث غريبة عن المعهود في السلوك العراقي وهذا ما يؤكد فعالية النظام البائد في تصنيع بنية اجتماعية على وفق مراده، بل ان اسلوب ازالة النظام اكثر دلالة على اطمئنانه على وجوده وعدم تخوفه من زواله على يد الشعب وحده دون استغاثة بقوة تتفوق عليه.

فالدولة والمجتمع العراقي الان ومنذ عام ٢٠٠٣ في حالة تحول من نظام الى نظام مختلف في ادق وابعد مفاصل الحياة.

استحقاقات التغيير

وازاء هذا التحول فقد رأت لجنة المرأة والاسرة والطفولة وبقدر تعلق الامر باختصاصاتها ان الضرورة تقتضي الى التأثير على بنية المجتمع وبالاساليب المتاحة لها وضمن امكاناتها وصلاحياتها لكي يكون التحول سهلا ومقبولا وحائزا على نسبة عالية من القناعات ولذلك فقد كانت المبادرة في بناء استراتيجية لتغيير او تطوير تركيبة المجتمع والعمل على انفاذها وقيادة عملية التغيير للمرحلة القادمة وعلى وفق آليات حددتها لعملية الانفاذ في ساحة عملها.

اذ ان اللجنة تؤمن بان المجتمع سيكون بطئ التقدم والارتقاء او ربما يقاوم التقدم والارتقاء انصياعا الى قوة ما ترسخ في اركانه من توجهات اذا لم يتم التخطيط الى زعزعة مواد البناء الاجتماعي التي صنعها النظام السابق وتهديمها ومن ثم بناء تركيبة اجتماعية تخلص الانسان العراقي من كل ما يلحق الاذى به وبحريته وكرامته ورأيه ومعتقده وانتمائه وخصوصيته وشجاعته وابداعه.

ومع يقيننا بان عملية تغيير البنية الاجتماعية وما لحق بها من تشويه ليست مستحيلة الا انها صعبة وبطيئة النتائج لكنها ستكون الاساس المتين لاقامة الدولة الحديثة.

فالتحديث ومواكبة التطور والارتقاء المستمر لن يحققه سوى مجتمع سليم البنية متجانس في منظومته القيمية وهذا يعني انه الاساس الذي ينبغي ان نبني عليه وننطلق منه ويكون على رأس اولويات نشاطاتنا مهما كان نوعها وحجمها وصعيدها.

فالعالم اليوم يتسارع في نوعيات ومستويات التقدم في جميع مفاصل الحياة وان العولمة بجميع مفاهيمها والياتها لا تدع ميدانا دون ان تقتحمه، وهي بوصفها ظاهرة متقدمة من ظواهر التقدم الانساني لا خيار لاحد ان يقبلها او يرفضها مهما كانت نتائجها ولكن الخيارات متعددة في عملية توجيهها وبالاساليب المدروسة للحد من تاثيراتها السلبية ولتعظيم منافعها.

كما ان مفاهيم النوع الاجتماعي (**الجندر**) ما زالت تتفاعل وتعزز الفكر الانساني والبنى الاجتماعية فتفكك الكثير من المسَلمات الاجتماعية المتعلقة بدور المرأة والرجل في المجتمع ومديات الاختلاف بينهما وما يتبع ذلك الاختلاف في الحقوق والواجبات والادوار، ثم تحاول اعادة تركيبها على وفق اساليب الحياة الاجتماعية في الدول المتقدمة حتى وصلت بعض الدول والمجتمعات الى مديات غير مقبولة بالنسبة لنا في تعريف الاسرة ومستوى ونوع العلاقة بين الرجل والمرأة وحدود الحريات والمسؤوليات الاجتماعية وغيرها وكما تجلى ذلك في المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة والاسرة.

والحقيقة ان المطروح من هذه المفاهيم في جميع مفاصل الحياة ولاسيما في المجال الاجتماعي يحتاج الى مجتمع رصين متماسك البنى على اسس علمية يؤثر ويتاثر بمحيطه دون ان يفقد اصالته وهويته.

ان المجتمع الذي نطمح اليه ونريد من خلال هذه الاستراتيجية هو المجتمع الذي يصنع مصيره ومستقبله ويقود السلطة بالاتجاه الذي يحقق سعادته وامنه ورخاءه وسيادته وليس المجتمع الذي تقوده السلطة، وهذا يعني انه على المجتمع ان يفهم وبعمق دور واهمية منظمات المجتمع المدني ومن ثم يؤسسها على القواعد التي تحقق اهدافه وتؤثر فيه وعلى السلطة كما تقوم به الان منظمات المجتمع المدني في الدولة المتقدمة.

وهذه المفاهيم الحديثة وغيرها الكثير والتي تداولها العالم وعمل بها وبدا يتجاوزها لم يكن لها ذكر في المتداول الثقافي والاجتماعي العراقي بمختلف صورها وانما يتم تداولها من وجهة نظر السلطة لاسباب متعددة اهمها تلك التي تتعلق باستمرارية وجوده وبالمواصفات التي رسمها ولذلك فكل ما كان مطروحا حول المفاهيم الحديثة لم يصل الا من خلال قنوات السلطة ولاسيما مفاهيم العولمة والنوع الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني وتداول السلطة .. وغيرها الكثير.

كما ان البحوث والدراسات التي اجريت وكذلك المؤتمرات والندوات التي اغنت الجانب النظري وكانت متقدمة نسبيا في مفاهيم نتائجها وتوصياتها فضلا عن الاساس العلمي النظري الرصين والمتقدم الذي تقدمه جامعاتنا العراقية في مناهجها وما يقدمه علماؤنا الافاضل والاساتذة الكرام من بحوث ودراسات متقدمة ومتميزة ليس على مستوى الوطن فحسب وانما على المستويين الاقليمي والدولي.

الا ان تلك الجهود وثمارها المتسامية سرعان ما تركن على الرفوف ولا تنعكس توصياتها على ارض الواقع العلمي، كما يمكننا القول ان معظم الدراسات والبحوث التي انجزت خلال السنوات الاخيرة هي ليست سوى صياغات لغوية جديدة لدراسات وبحوث منجزة سابقا ورغم ذلك فقد اخذت اماكنها على رفوف اضافية الى جانب سابقاتها وبقي معظم الواقع على ما هو عليه عدا مساحات الحرية الواسعة التي توافرت والامكانات الكبيرة التي من شأنها انشاء دولة حديثة ومجتمع متقدم.

ان كل ما سبق ذكره يشكل منطلقنا النظري الذي بنينا على اساسه استراتيجية هدفها قيادة عملية التغير والتحول الاجتماعي في مجال المرأة والاسرة والطفولة، وسننجز لانفسنا دعوة الجهات المعنية بقيادة الدولة الى النظر في منطلقاتنا لتكون ضمن اسس منطلقاتهم في عملية بناء العراق الجديد وفي اطار المشروع التنموي العراقي الذي يستهدف الانتقال بالعراق من مرحلة اضطراب تركيبته الاجتماعية والخراب والتخريب الاقتصادي والتزوير الثقافي والاعتلال النفسي الى استقرار ووضوح في الرؤية والتوجه والسلوك وعلى ارضية شفافة وديمقراطية خالية من التعمية والغموض وخلط الاوراق على حساب حقوق الانسان.

الإستراتيجية والآليات

ما هي استراتيجية لجنة المرأة والاسرة والطفولة؟ وكيف نقود عملية التغيير والتحول الاجتماعي في مجال المرأة والاسرة والطفولة؟ابتداءا ينبغي لنا ان نورد اختصاصات لجنة المرأة والاسرة والطفولة التي نصت عليها المادة (١٠٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي وهي:-

١. تقديم المقترحات مشروعات القوانين التي تدعم دور المرأة ومكانتها في المجتمع والمسيرة السياسية.
٢. الاهتمام بحقوق المرأة والدفاع عنها وفق لوائح حقوق الانسان مع الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية المجتمع العراقي.
٣. رصد مخالفات مؤسسات السلطة التنفيذية لحقوق المرأة الواردة في الدستور.
٤. متابعة تنفيذ القوانين والاجراءات التي تحمي الاسرة في المجتمع العراقي.
٥. الاهتمام بتطوير القوانين والمشاريع الخاصة برعاية الامومة والطفولة.
٦. الاهتمام بالاحداث ورعايتهم لمنعهم من الانحراف والتشرد.
٧. متابعة دوائر الرعاية الاجتماعية بما يضمن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة والمسنين.

ان الاستراتيجية تتجلى في العمل على رصد وتصحيح وقيادة مسار تغيير نظامنا الاجتماعي ووضع التحول في الاطر العلمية الصحيحة المنسجمة مع رؤية الدستور والبرامج المتقدمة لمكونات الشعب في البرلمان من خلال:

١. تفعيل العمل على وفق رؤية وقراءة جديدة للاختصاصات الواسعة للجنة المرأة والاسرة والطفولة وبأدق ابعادها ومفاهيمها وتكثيف الجهود والامكانات المتاحة ويأتي ذلك بعد ان اتاحت خطة فرض القانون انفراجات واسعة في معظم مفاصل الحياة وكذلك الجهود الحثيثة التي بذلها المسؤولون في رئاسة الدولة والبرلمان والحكومة في مد جسور جديدة مع العالم ادت الى انفتاح وتفهم وتعاون مع العراق.

٢. تهيئة وتوجيه القيادات العليا والوسطى والمسؤولين في مؤسسات الدولة والمجتمع من المعنيين باختصاصات اللجنة ليكونوا نموذجا ومثالا يحتذى به وقدوة ومعيارا تقاس على فكره وسلوكه مديات صحة البدايات في العمل على تغيير وتطوير مسار التربية الاجتماعية العراقية، فكلما كان المسؤول او القائد الاداري متطابق مع الفكرة والسلوك اصبح او اقترب كثيرا من مهمته السامية في التغيير المنشود ويتم ذلك على مستويين: الذاتي والموضوعي فالمسؤول بصفته الذاتية ينبغي ان يكون دقيقا في النظر الى تطابق ما يؤمن به ويعتقده مع سلوكه في الاسرة والمجتمع وعلى وفق المعايير العلمية والتوجه الذي تنشئه الدولة الحديثة، اما على صعيد صفته الاعتيادية مسؤولا او قائدا اداريا فينبغي له ان يكون على تماس دائم بالمتغيرات الحضارية وعلى مستوياتها كافة في العالم كما عليه ان ينفذ القوانين والانظمة والتعليمات بروحها ونصوصها ويختار من دونه في السلم الوظيفي او المسؤولية اختيارا دقيقا ويتابع النتائج بشتى الاساليب كما يكون دأب الحركة في البحث عن الافضل فيقترحه على الجهات المعنية او ينفذه ان كان من صلاحياته فضلا عن سعيه المستمر الى ان يكون ميداني النظرة ولا يكتفي بالرؤية من خلال عيون مرؤوسيه كما ينبغي له ان تكون صلته وثيقة بذوي الاختصاصات الرفيعة في الجامعات ومراكز البحث والناشطين ولا يكتفي بالمقربين له سواء من القيادات التي تليه او القيادات الوسطى او العاملين التنفيذيين وبمختلف مستوياتهم، وهذا يمكنه بل هو السبيل الوحيد لكي يتمكن من ان يكون مثالا وقدوة تتهشم عليها التركيبة الاجتماعية الضارة وغير اللائقة ولاسيما حالة التناشز التي لازمت الفرد العراقي.

مساحات تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمرحلة القادمة

وستكون المؤسسات المذكورة في ادناه هي مساحة النشاط التطبيقي للخطة في المرحلة المقبلة.

١. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٢. وزارة الصحة.
٣. وزارة التربية.
٤. وزارة الثقافة.
٥. وزارة التخطيط.
٦. وزارة الشباب والرياضة.
٧. وزارة الدولة لشؤون المرأة.
٨. وزارة العدل.
٩. وزارة الداخلية.
١٠. وزارة البيئة.
١١. وزارة حقوق الانسان.
١٢. وزارة الهجرة والمهجرين.
١٣. وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني.
١٤. اية تشكيلات اخرى مرتبطة بالوزارات.

آليات ومرتكزات المتابعة

آليات المتابعة:

اما الكيفية التي يتم بها تنفيذ الاستراتيجية وكمرحلة اولى وفي حدود امكانات واختصاصات اللجنة هي قيامها بمتابعة توافر مرتكزات الانجاز العلمي والعملي الرصين في مساحات النشاط، وتكون المتابعة بالصور التالية.

١. المتابعة الميدانية المباشرة من قبل اعضاء لجنة المرأة والاسرة والطفولة.
٢. المتابعة الميدانية المباشرة من قبل اشخاص مكلفين رسميا من قبل اللجنة.
٣. المتابعة غير المباشرة بواسطة توجيه ملاحظات واستفسارات بكتب رسمية صادرة عن اللجنة.
٤. أية وسائل أخرى موثوقة تؤدي المهمة ومنها استضافة القيادات الإدارية الوسطى للتداول معها بأي شأن من الشؤون ذات العلاقة.

المرتكزات التي تتم متابعتها:

١. توافر كافة قوانين و أنظمة و تعليمات المؤسسة لدى جميع العاملين و فهمهم لأحكامها و مضامينها و إمكانياتهم في تطبيقاتها.
٢. توافر شرعة حقوق الإنسان الدولية و الإقليمية لدى العاملين ذوي العلاقة مع توافر الدراسات والتقارير و الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية و الإقليمية و العربية لدى القيادات العليا و الوسطى ولاسيما التي تتعلق موضوعاتها بشؤون المرأة والأسرة والطفولة.
٣. تطابق أحكام القوانين و الأنظمة و التعليمات على واقع الانجاز و بنسبة عالية.
٤. الاطلاع على تقارير جهات المتابعة الميدانية و وسائل التحقق الأخرى من عملية الانجاز و انسجامه مع مواكبة التقدم المنشود.
٥. مدى توافر الإمكانات البشرية والمادية والتقنية لعملية التنفيذ ومواكبتها للتطورات الحديثة في المحيط الإقليمي والدولي واستجابتها لاحتياجات المجتمع.
٦. مدى توافر السلوك الإنساني المنضبط والإمكانات الإدارية العلمية الحديثة لدى الإدارات بمختلف مستوياتها.
٧. مدى تطابق أبعاد الخطط وحجم النتائج مع حجم السكان المستهدفين
٨. مدى توافر الطموح في الخطط وانسجامها مع آفاق التطلع لبناء عراق حديث ومدى استلهامها لأفضل نتائج خطط الدول المتقدمة.
٩. مدى التعاون الفعال مع المؤسسات المتخصصة كالجامعات والمراكز البحثية وكذلك مع الأشخاص ذوي التخصصات الرفيعة من العراقيين فضلا عن التعاون مع المؤسسات الإعلامية الرصينة.
١٠. مدى توافر الاستيعاب في التنفيذ للمنطلقات مفهوم التغيير والتحول الاجتماعي في مجال المرأة والأسرة والطفولة.
١١. مدى توافر الكتب المنهجية والإصدارات الإرشادية الأخرى التي تحدد مهمات كل اختصاص للإدارات والمسؤولين المباشرين الآخرين لمنع الاجتهاد لعملية التنفيذ.
١٢. مدى توافر قواعد المعلومات وبكل مفاصلها المستحصلة بالأساليب العلمية الصحيحة لدى كافة الجهات المعنية.
١٣. مدى توافر الخطط التثقيفية العامة المتخصصة ومواكبتها لطموحات المرحلة.
١٤. مدى توافر خطط القضاء على الروتين الإداري وكذلك توزيع صلاحيات القيادات الإدارية الوسطى.

١٥. مدى توافر خطط تكوين قيادات إدارية شابة في مختلف الاختصاصات وعدم احتكار التجارب والايفادات من قبل القيادات العليا.
١٦. مدى توافر خطط تطوير إمكانات القيادات الإدارية العليا والوسطى سواء بتكليفهم بإنجاز دراسات في ميدان اختصاصاتهم أو إدخالهم في دورات متخصصة منتظمة وانتداب ذوي الاختصاصات الرفيعة من الجامعات وغيرها لتنفيذ هذه المهمة.
١٧. مدى توافر خطط دراسة الأفكار والمبادرات والحملات الانجازية في ميدان الاختصاص من قبل الجهات ذات العلاقة سواء في داخل المؤسسات أو خارجها.
١٨. أية مرتكزات ضرورية تستجد خلال العمل.

توصيات للجهات المعنية

وبناء على ما تقدم ذكره نوصي الجهات المعنية بالتنفيذ والتطبيق بالآتي:

١. أن اللجنة مشكلة على وفق النظام الداخلي لمجلس النواب وأن ممثلي الشعب في المجلس هم الذين حددوا للجنة اختصاصها.
٢. العمل على دراسة أبعاد اختصاصات اللجنة وربطها بمفاهيم المرتكزات التي ستنطلق اللجنة في تنفيذ إستراتيجيتها عليها.
٣. ضرورة تفهم منطلقات إستراتيجية قيادة التغيير والتحول الاجتماعي في مجال المرأة والأسرة والمجتمع.
٤. العمل على توفير المرتكزات التي سوف تتابعها اللجنة.
٥. تقديم كافة التسهيلات الممكنة لأعضاء اللجنة عند متابعاتهم الميدانية أو للمكلفين رسميا وكذلك الإجابة الموضوعية والسريعة على الاستفسارات التي توجهها لهم اللجنة بكتب رسمية كما ينبغي للمستضافين أن يكونوا بمستوى المسؤولية في عرض الحقائق والابتعاد عن النزعة التبريرية.
٦. أن النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة ستعرض على أعضاء المجلس.
٧. ستصرح اللجنة تباعا بنتائج نشاطاتها لمختلف وسائل الإعلام لإيقاف المواطنين على الحقائق انطلاقا من الحق الدستوري للمواطن بمعرفة نتائج تنفيذ أهداف الجهات التنفيذية.

إيضـــاح

أن لجنة المرأة والأسرة والطفولة إذ تبادر بإطلاق العمل بهذه الإستراتيجية فإنها تؤكد وبقناعات كاملة أن إستراتيجيتها ستبقى مشروعا مفتوحا للتعديل والتصويب نحو الأفضل والأنسب فهي ليست نهائية ولا أحد يدعي بتكاملها ، فكل مخلص غيور على وطنه الحبيب العراق مدعو للاتصال باللجنة ولاسيما من المتخصصين لإبداء رأيه أخذا بنظر الاعتبار مرحلية الإستراتيجية وإمكانات بنائها. فقد أقيمت على أساس واقع مازال في حالة تحول وفي ظروف بالغة الدقة والتعقيد، وهذا يعني أن تكون الأفكار المطروحة منسجمة وقدرات وإمكانات اللجنة المستمدة من اختصاصاتها.

دور الإعلام في تنفيذ الخطة

إن للسلطة الرابعة (**الإعلام**) وبوسائله كافة التأثير الكبير في توجيه الرأي العام وأن إيماننا بأهمية دوره في نشر الوعي وترسيخ مفاهيم وثقافة التطوير والتقدم وعلى وفق ميثاق الشرف الإعلامي الذي يقوم على أساس نشر الحقائق مهما كانت وبعلمية ورصانة ومهنية وفي إطار المشروع التنموي العراقي الكبير الذي ينشده كل مواطن لتحقيق السعادة ، فنقول أن إيماننا عميق بهذا الدور وكما يتمنون، لذلك فإننا نهيب بكل غيور مخلص للعراق وشعبه الأبي أن يكون شريكنا الفاعل في خطواتنا هذه ويعد اختصاصات اللجنة هي اختصاصاته كما نرجو أن يكون عونا لنا في إنفاذ خطة عملنا الإستراتيجية كما كنا وسنبقى عونا له في أداء رسالته السامية.

التوقيت الزمني
ومستلزمات الشروع بالخطة

ستكون بداية انطلاقة العمل بالخطة الإستراتيجية ابتداء من تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٠ إذ سيتم قبل هذا التاريخ تهيئة مستلزمات بدء العمل ومنها:

١. أعمام الخطة على الجهات المعنية لتدارسها وتهيئة مرتكزاتها ضمن خطط إستراتيجية قريبة المدى.
٢. مخاطبة الجهات المعنية بتزويد اللجنة بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة الخاصة بها، وكذلك هياكلها التنظيمية تفصيليا.
٣. مخاطبة الجهات المعنية بترشيح ممثلين عنها لحضور اجتماعات اللجنة.
٤. تهيئة أكثر من مقر لدى الجهات المعنية لعقد الندوات والاجتماعات بإنفاذ الخطة.
٥. قيام اللجنة للسعي للحصول على مختلف أشكال الدعم من الجهات المعنية في الدولة لتسهيل إنفاذ الخطة.
٦. قيام اللجنة بالاتصال بمنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية للتعاون معها ودعم تنفيذ خطتها بالإمكانات كافة.
٧. أية جهود أخرى تتطلبها عملية إنجاح الخطة الإستراتيجية.

والله الموفق

الملاحق

تطلق لجنة المرأة والأسرة والطفولة في مجلس النواب العراقي توصيات هامة لأولويات عمل الجهات المعنية في سياق خطة العمل الإستراتيجية لقيادة عملية التغيير الاجتماعي والتحول في مجال المرأة والأسرة والطفولة للمرحلة القادمة ، وكخطوة أولية للتحول المنشود فإن اللجنة توصي بالعمل على المحاور التالية:

١- إعادة النظر في المؤسسات والأنظمة.
٢- وضع الحلول الجذرية لمشكلة السكن.
٣- وضع الحلول لمشكلة الأطفال.
٤- وضع الحلول لمشكلة العمال والمتقاعدين.

الملحق الأول

إعادة النظر في المؤسسات والأنظمة

إن اللجنة توصي بـ:

- تأسيس هيأة استشارية اجتماعية نفسية عليا.
- إعادة النظر برسالة وأهداف وهيكلية هيأة رعاية الطفولة في العراق.
- إعادة النظر بالنظام التعليمي والتربوي في العراق.
- إنشاء المزيد من المدارس وعلى وفق المعايير الدولية.
- إنشاء المزيد من مراكز الصحة والعناية الأولية للأمهات.
- التوسع في إنشاء دور الحضانة.
- التوسع في إنشاء رياض الأطفال.
- دمج دور الحضانة ورياض الأطفال وضمها إلى وزارة التربية.
- توعية الملاك التعليمي وتمكينه ماديا وإزالة المظاهر الضارة بالعملية التربوية.
- التوسع في تأسيس الجمعيات التعاونية الإنتاجية للمعوقين وإنشاء نوادي اجتماعية وثقافية لهم.
- إعادة النظر في وحدات إصلاح الإحداث وفي العملية الإصلاحية وإقامتها على أسس علمية حديثة.
- ايلاء المرأة المعتقلة والمسجونة أهمية خاصة وتمكينها ماديا ومهنيا.
- القيام بالتوعية المجتمعية بالعمل الاجتماعي وإرسائه على الأسس الحديثة.
- التوسع في إقامة المزيد من النوادي والملاعب الرياضية المفتوحة وتشجيع الشباب على ارتيادها.
- تمكين ورعاية العلماء العراقيين بمختلف الأساليب الحديثة.

إن لجنة المرأة والأسرة والطفولة أعدت خطة عمل إستراتيجية لقيادة عملية التغيير الاجتماعي والتحول في مجال المرأة والأسرة والطفولة وقد أعلنتها بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٩ وحددت بداية العمل بها في العاشر من كانون الأول ٢٠٠٨ ، وأوردت اللجنة في خطة عملها الإستراتيجية المفاهيم والاختصاصات التي حددها لها النظام الداخلي لمجلس النواب ، وان هذه الاختصاصات تمنح اللجنة الصلاحية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة إليها.

وقد انطلقت اللجنة في إعداد خطتها من منطلقات اجتماعية تاريخية ومعاصرة ودراسة لواقع بنية المجتمع العراقي الذي شوهتها مختلف الأنظمة السابقة قبل ألف سنة وحتى اليوم ولاسيما أبان العقود الأربعة الماضية والتي خططت لتشكيل بنية اجتماعية على وفق توجهات النظام وأطماعه في القبض على السلطة وتوارثها فأشاعت فيها ثقافة الخوف والإحباط والتردد والانقياد وضعف الثقة المتبادلة والطاعة العمياء حتى نال كل ذلك من المشاعر الوطنية النبيلة.

وبما أن العراق يتحول الآن وعلى مختلف الأصعدة إلى فلسفة ونظام وأهداف ورسالة وتوجهات جديدة ، ولان أي مشروع تنموي طموح كبير وبحجم التضحيات التي بذلها العراقيون على مدار العقود الأربعة الماضية يصعب أو يتعذر إنقاذه في تركيبة اجتماعية مشوهه وفي منظومة قيمية فردية

غائرة الملامح زاخرة بالشكوك وبعيدة عن التجانس ، فقد أصبح من الضروري حسب اعتقاد اللجنة السعي إلى إيجاد أرضية جديدة لتركيبة اجتماعية معيارية سليمة تواكب العصر الجديد الذي نسعى جميعا لبنائه كما حددت الجهات المعنية بالعمل لتنفيذ الإستراتيجية للمرحلة القادمة وهي:

١ – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٢ – وزارة الصحة
٣ – وزارة التربية

٤ – وزارة الثقافة
٥ – وزارة التخطيط
٦ – وزارة الشباب والرياضة
٧ – وزارة الدولة لشؤون المرأة
٨ – وزارة العدل
٩ – وزارة الداخلية
١٠ – وزارة البيئة
١١ – وزارة حقوق الإنسان
١٢ – وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني
١٣ – وزارة الهجرة والمهجرين
١٤ – أية تشكيلات أخرى مرتبطة بالوزارات.

وفي سياق الخطة ترى اللجنة أن تصدر تباعا توصيات وملاحظات و أولويات عمل في إطار آليات التنفيذ سواء إلى الجهات المعنية مباشرة والمذكورة في الخطة أو إلى أية جهات أخرى ترى ضرورة مشاركتها في بناء المجتمع العراقي الحديث.

توصيات تنفيذية لأولويات العمل بالخطة :

أولا : ضرورة تأسيس هيأة استشارية اجتماعية نفسية (سيكو وسوسيولوجية) عليا ترتبط بأعلى مركز قرار في الدولة وتضم في عضويتها ممثلين عن :

١ـ أساتذة الجامعات وذوي الاختصاصات الرفيعة بعلوم الاجتماع والنفس والإدارة الحديثة والتربية والتعليم
٢ – متخصصون بشرعة حقوق الإنسان
٣ – متخصصون بالدستور وبالقوانين العراقية
٤ – متخصصون بوسائل الإعلام كافة
٥ – متخصصون يقترحهم أعضاء الهيأة.

وتتخصص الهيأة الاستشارية العليا بما يأتي :

أ – دراسة تركيبة المجتمع العراقي واستخلاص النتائج والتوصيات المؤدية إلى تنقيتها من الخصائص السلبية وتأصيل الخصائص الايجابية وتوجيهاتها نحو مفاهيم التطورات العالمية الحديثة واقتراح خطط عمل إستراتيجية بهذا الشأن.
ب – مراقبة المؤثرات السلبية على تركيبة المجتمع الصادرة من أي جهة كانت (أفراد وجماعات وأحزاب وتيارات وغيرها) وتقديم المقترحات اللازمة لإيقافها أو الحد منها إلى الجهات العليا.
ج – مراقبة توافر الخصائص المعيارية الاجتماعية الوطنية والدولية في كل ما يصدر عن مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني تأصيل الجيد منها والتنبيه إلى ضرورة استبعاد السلبي فيها.
د – أية اختصاصات أخرى.
٦– إن كل ما يصدر عن الهيأة من نتائج وتوصيا ينشر في وسائل الإعلام لكي يطلع المواطن على الحقائق.
٧ – إن كل ما تتبناه الجهات العليا من توصيات الهيأة ينشر في وسائل الإعلام ويكون ملزم للجهات المعنية بتنفيذه.

ثانيا:
١ – ضرورة إعادة النظر برسالة وأهداف وهيكلية هيأة رعاية الطفولة في العراق ومنحها صلاحيات أوسع تتضمن إلزام الجهات الممثلة فيها بتنفيذ بعض أو كل ما تتوصل إليه من قرارات.
٢ – فك ارتباط الهيأة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وربطه بوزارة حقوق الإنسان.

ثالثا:
إن شخصية الإنسان (تفكيره وسلوكه) تسهم في تكوينها ثلاث مؤسسات هي الأسرة والمدرسة والسلطة (النظام السياسي والاجتماعي) وقد اتفق المتخصصون في العلوم الاجتماعية والنفسية إن الأسرة في البلاد العربية لا تتبع أساليب تربوية علمية في تربية أبنائها وإنما تورثهم الأساليب نفسها التي نشأوا عليها، ولذلك فان الأسرة العربية تعاني من السلطة الأبوية الصارمة التي تتمثل في قهر الأبناء وتغييب حرية الرأي فضلا عن السلطوية في العقاب التي تؤدي إلى شعور الأبناء بالعجز والاتكالية والتهرب من المسؤولية،وهذا يعني أن النظام التربوي الأسري متهم في ضخ أبناء ليسوا بمستوى الطموح في إقامة دولة عصرية تواكب مسيرة العالم المتحضر وبما يتناسب وإمكاناتها المادية والحضارية. أما المدرسة فهي من أهم مصادر بناء شخصية الإنسان لكونها تغذي العقل بالعلم والمعرفة وتهذيب السلوك طيلة خمسة عشر عاما التي يقضيها الفرد فيها وهي من أهم مراحل حياته (الطفولة والمراهقة والشباب) فهي البيئة التي يتم فيها تكوين العقل الذي تعتمده الدولة والمجتمع في التطور والحضارة. إلا أن الحاصل الآن هو أن المدرسة تعيد إنتاج أو تكريس النظام التربوي الأسري ولم يتم إعداد نظام تعليمي تربوي يكرس الحرية المترتبة على المعرفة، وأن ما ينطبق على النظم المدرسية يتعدى إلى النظم الجامعية. وهذه النتائج التربوية تنعكس تلقائيا على التركيبة الاجتماعية لتبقيها قاصرة عن استيعاب مفاهيم التحول الجديدة وبالتالي قصور أو انعدام فعالياته في إنتاج التطور والحضارة المنشودة والمواكبة للتطور العالمي المتسارع. وكان من أهم أسباب استمرار هذا الشلل التربوي وانعكاساته الكارثية في بعض الفترات بالرغم من توافر كافة أدوات البناء الجديد هو أن مثلث العملية التربوية (المعلم، الطالب، المنهج) غير مؤهل لتجاوز هذا الإرث ولم يتم وبجدية تهيئة مستلزمات تطويره ليكون بمستوى المهام التي يقتضيها دوره الخطير والفاعل.

أما السلطة فقد كانت ولم تزل في المجتمع العربي بعيدة عن الشعب، غريبة وهو غريب أو مغرب ولم تكن وعلى مر العقود في تفاعل إنساني حقيقي مع طبقاته ولاسيما المحرومة منها فضلا عن غربتها وتغريبها للمرأة ، وبقيت السلطة إزاء المرأة تعمل بين نصف المجتمع أما النصف الآخر (المرأة) فان أي انجاز يتحقق لصالحها يعد فضلا وتكرما عليها، مما يعني أن (رجال) السلطة لم يتجاوزا تأثير النظام التربوي المتخلف الذي جاءوا من خلاله وهذا دفعهم إلى تحويل إلى تحويل الفرد إلى كائن يعمل في خدمة السلطة ويدعمها مع يقيننا بأن (رجال السلطة) لم تفتهم ملاحظة ذلك النظام وما فيه من خلل كبير يحتاج إلى تقويم ولكنهم عمليا يجدون التغيير اكبر من همتهم.
وكان ضحايا تدني المستوى التربوي القائم على التلقين والقمع الفكري ومصادرة حرية الرأي والمبادرة وتكريس البيئة الاجتماعية المترهلة بمنطلقات متشابكة غير واضحة الرؤى والمستقبل وكذلك تدني النظام التربوي الأسري القائم على التسلط الأبوي والخالي من النظرة العلمية والزاخر بالتنافر بين نظرة الأب وسلوكه ونظرة الأم وسلوكها وكذلك التباعد والاغتراب و التغريب بين السلطة والشعب وما نتج عن ذلك من

غياب السلطة المصير والعجز والتمزق بين مختلف القيم السلفية والقيم الحديثة ، لقد كان ضحايا كل ذلك هما المرأة والطفل .
وكان من بين (المرأة الضحية) لهذة الانظمة (أمرأة) تكالبت عليها الظروف لترميها نهباً لتطلام الحياة وتشابكات الافكار المتخلفة والسلوكيات المنحرفة والعقول القاصرة في مختلف سلالم المسؤوليات ، انها المرأة (الارملة) والمرأة (المطلقة) والمرأة (المعاقة) اما من بين الطفل الضحية فقد كان الطفل اليتيم المعاق ولا سيما الناث منهم .
وفي العراق وبعد زوال النظام السابق عام ٢٠٠٣ وانكشاف أفكاره المزيفة وشعارته الواجهية ومخططاته الرامية الى تكريس وجوده على حساب انسانية الانسان وشرعت حقوقه وبنية المجتمع وعزم العراق والعراقيين على التفاعل الانساني والحضاري والثقافي بمختلف اشكال الحضارات واستخدامه المنظم لابشع اساليب التهميش والتجويع والتخويف والاحباط والياس والقمع والقبض على منافذ الحياة والتطور والابداع ومواكبه المسيرة الانسانية الحديثة ، بعد ذلك كله بدا عصر جديد يعد من اهم الانعطافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية في التاريخ الحديث ، وهذه الانعطافة تمر الان في مرحلة التحول وما رافقها من فوضى وتشابكات ونزاعات وصدامات وضعف الامن والامان والانهيارات للابنية الهشة والمتقدمة التي كان النظام يسندها بقبضة التصفيات الجسدية والفكرية وغيرها .
وبعد معالجات كثيرة قام بها الشعب العراقي وما قامت به المؤوسسات السياسية الجديدة التي تضم قادة مكونات الشعب وممثليه من نشاطات داخل العراق وخارجه ومما تمخضت عنه خطة فرض القانون من انفراجات واسعة في مختلف مفاصل الحياة بعد كل هذه المعالجات اصبح المناخ العراقي وما صاحبه من امكانات واسعة للنشاط الانساني الحر مدعوماً بمستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية اصبع مستوفيا لمعظم الشروط والتطور وعلى وفق افضل المعايير الوطنية والدولية ولا سيما شرعت حقوق الانسان التي تمنح العاملين الجادين في البناء الحضاري محركات اساسية علمية وعملية اضافية .
وكان من اهم مكاسب النظام الجديد هي الافاق الواسعة التي اتاحها للعمل من اجل النهوض بواقع المراة والاسرة والطفل والتي يعنيها (فكريا وعملياً) تمكين المراة من اداء دورها الطبيعي الفاعل في العمل السياسي من خلال نسبة تمثيلها البالغة ٢٥% في البرلمان العراق وهي اعلى نسبة تمثيل للمراة في دول المنطقة وفي الكثير من دول العالم ؟
وبناء على ما اوردناه في اطار اختصاصات لجنة المراة والاسرة والطفل نلخ الى القول ان الضرورة تقتضي وقبل أي وقت مضى الى اعادة النظر وبصورة جذرية في النظام التربوي والتعليمي العراقي وارساءه على الاسس العلمية (الفكرية والسلوكية) التي نبهة وما زال ينبه عليها العلماء المتخصوصون في هذا المجال الحيوي الخطير بعد الاتفاق على تحديد الفلسفة وبصورة واضحة والتي تنطلق منها عمليات اعادة النظر ستراتيجات فاعلة وسياسات منطلقة من المشروع التنمكوي والعراقي الحديث الذي بانت ملامحه العامة في مجمل فعاليات العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية .
ولذلك فأن الجهات المعنية عليها ان تسارع لأنقاذ هذه المهام معبرة عن التزامها بمسؤولياتها الانسانية والوطنية والحضارية تجاه الشعب العراقي ولتكون السابقة والرائدة في انتاج هذا المشروع التاريخي .

وان لجنة المراة والاسرة والطفولة لها وجهة نظر في ترتيب اوليات تنفيذ هذه المهمة الضرورية وهي :

١- ضرورة دراسة واستيعاب شرعة حقوق الانسان للاهتداء بها كمنتج انساني حضاري يهدف الى تحقيق سعادة الانسان
٢- الاسترشاد بتجارب الدول المتقدمة ودراسة اسباب تقدمها وتفوقها ولاسيما في بناء تركيبة اجتماعية سليمة وتنمية وتطور اسس علاقة وتاثير الاسرة والمدرسة والسلطة على فكرة

وسلوك الغير وكذلك اقامة المثلث التربوي على اسس علمية حديثة وتهيئة كافة مستلزمات هذا البناء .

٣- ضرورة الاعتماد على ذوي الاختصاصات الرفيعة العراقية والعربية ولاسيما في الجمعات ومراكز الدراسات والبحوث المعتمدة اقليمياً ودولياً .

٤- التعاون مع المنظمات الانسانية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والاقليمية والدولية

٥- ايلاء المراة والاسرة والطفولة اهمية خاصة

٦- ايلاء الارامل والمطلقات والايتام اهمية خاصة

٧- ايلاء ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين والعاجزين اهمية خاصة

٨- تمكين المراة من خلال توفير العمل اللائق لها وبمختلف اساليبه وعلى وفق المعايير الدولية

٩- انشاء المزيد من المدارس بمختلف مراحلها وعلى وفق المعايير الهندسية العالمية وتاثيراتها بمستلزماتها العلمية والعملية .

١٠- الاكثار من مراكز الصحة الاولية للام الحامل الحامل مع تثقيفها على كيفيات رعاية جنينها لينمو سليما معافى ومتابعتها على وفق برنامج صحي وثقافي بعد الولادة وحتى حصول الطفل على اخر جرعة وقائية وتحصين ضد الامراض

١١- التوسع في انشاء دور الحضانة المؤساساتية النموذجية ومراعاة نسبة عددها الى السكان وفق للمعايير المعتمدة ، وتثقيف المجتمع على ان دار الحضانة ليست (مكان ايداع) او (مخزنا) للاطفال ريثما تعود امه من العمل فتستعيده وانما هي مؤسسة تعليمية وتربوية لا تقل اهمية عن المدرسة .

أما السلطة فقد كانت ولم تزل في المجتمع العربي بعيد عن الشعب غريبة وهو غريب او مغلوب عنه ولم تكن وعلى مر العقود في تفاعل انساني حقيقي مع طبقاته ولاسيما المحرومة منها فضلا عن غربتها وتغريبها للمراة ، وبفية السلطة ازاء المراة تعمل بين نصف المجتمع اما النصف الاخر (المراة) فأن أي انجاز يتتحق لصالحها يعد فضلا وتكرما عليها مما يعني ان (رجال) السلطة لم يتجاوزوا تأثير النظام التربوي المتخلف الذي جاء من خلالها وهذا دفعهم الى تحويل الفرد الى كائن يعمل في خدمة السلطة ويدعمها مع يقيننا بأن (رجال السلطة) لم تفتهم ملاحظة ذلك النظام وما فيه من خلل كبير يحتاج الى تقويم ولكنهم عمليا يجدون التغيير اكبر من همتهم .

وكان ضحايا تدني المستوى التربوي القائم على التلقين والقمع الفكري ومصادرت حرية الراي والمبادرة وتكريس البيئة الاجتماعية المترهلة بمنطلقات متشابكة غير واضحت الؤى والمستقبل وكذلك تدني النظام التربوي الاسري القائم على التسلط الابوي والخالي من النظرة العلمية والزاخر بالتنافربين نظرة الاب وسلوكه ونظرة الام وسلوكها وكذلك التباعد والاغتراب والتغريب بيين السلطة والشعب وما نتج عن ذلك من غياب السلطة المصير والعجز والتمزق بين مختلف القيم السلفية والقيم الحديثة ، لقد كان ضحايا كل ذلك هما المراة والطفل .

وكان من بين (المراة الضحية) لهذه الانظمة (أمراة)تكالبت عليها الظروف لترميها نهباً لتلاطم الحياة وتشابكات الفكار المختلفة والسلوكيات المنحرفة والعقول القاصرة في مختلف سلالم المسؤوليات ،أنها المراة (الارملة) والمراة (المطلقة) والمراة (المعاقة) اما من بين الطفل الضحية فقد كان الطفل اليتيم والطفل المعاق ولاسيما الاناث منهم .

وفي العراق وبعد زوال النظام السابق عام ٢٠٠٣ وانكشاف افكاره المزيفة وشعارته الواجهية ومخطاطته الرامية الى تكريس وجوده على حساب انسانية الانسان وشرعة حقوقه وبنية المجتمع وعزم العراق والعراقيين على التفاعل الانساني والحضاري والثقافي بختلف اشكال الحضارات واستخدامه المنظم لأبشع اساليب التهميش والتجويع والتخويف والاحباط واليأس والقمع والقبض على منافذ الحياة والتطور والابداع

ومواكبة المسية الانسانية الحديثة بعد ذك كل عصر جديد يعد من اهم الانعطافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية في التاريخ الحديث وهذه الانعطاف تمر في مرحلة التحول وما رافقها من فوضى وتشابكات ونزاعات وصدامات وضعف الامن والامان وانهيارات للأبنية الهشة والمتقدمة التي كان النظام يسندها بقبضة التصفيات الجسدية وغيرها .

وبعد معالجات كثيرة قام بها الشعب العراقي وما قامت به المؤسسات السياسية الجديدة التي تضم قادة مكونات الشعب وممثلي من نشاطات داخل العراق وخارجه ومما تمغضت عنه خطة فرض القانون من انفراجات واسعة في مختلف مفاصل الحياة ، بعد كل هذه المعالجات اصبح المناخ العراقي وما صاحبه من امكانات واسعة للنشاط الانساني الحر مدعوما بمستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية اصبح مستوفيا لمعظم شروط التطور وعلى وفق افضل المعايير الوطنية والدولية ولاسيما شرعت حقوق الانسان التي تمنح العاملين الجادين في البناء الحضاري محركات اساسية علمية وعملية اضافية .
وكان من اهم مكاسب النظام الجديد هي الافاق الواسعة التي اتاحها للعمل من اجل النهوض بواقع المراة والاسرة والطفل والتي يعنيها (فكريا وعمليا) تمكين المراة من اداء دورها الطبيعي الفاعل في العمل السياسي من خلال نسبة تمثيلها البالغة ٢٥% في البرلمان العراقي وهي اعلى نسبة تمثيل للمراة في دول المنطقة وفي الكثير من دول العالم .

١٢ - التوسع في إنشاء رياض الأطفال الموسسية النوذجية وعلى وفق ماذكرناه عن دور الحضانة.

13- تشجيع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بأنشاء او اقامة دور حضانة ورياض اطفال على وفق نموذجيتها المؤسسية من المعلم والطالب والمنهج والتصميم الهندسي والملاك التربوي الى عدد الطلاب والاشراف عليها دوريا ودعمها ماديا ومعنويا كلما تتطلب الامر ذلك .

14 -العمل على دراسة دمج دور الحضانة ورياض الاطفال واعداد منهج متواصل لها ومن ثم الحاقهما بوزارة التربية بدل من شطرهما كما هو معمول به الان ، اذ تقوم وزارة العمل والشؤن الاجتماعية بمهام دور الحضانة ووزارة التربية بمهام رياض الاطفال ، ومن مبررات اقتراحنا هذا هو ان الاسرة تلجأ الى ضم طفلها الى دار الحضانة ثم تنقطع عن ضمه الى الروضة اما لعدم وجودها او بعدها او اختلاف نظامها الاداري ولاسيما في الالتزام بالدوام او تحديد ساعة تسلم الطفل او تسليمه كما يحدث الان فالكثير من دولار الحضانة ورياض الاطفال يبدأ عملها بعد الدوام الرسمي وينتهي قبله مما يؤثر على مستوى ايداء الام العاملة .

15-أن الكثير من دور الحضانة ورياض الاطفال لاتقبل الا ابن الام العاملة وبهذا تبخس حق الطفل وحق الاسرة كم تعطي مثال غير مقبول من مهام هاتين المؤسستين .

١٦ -ضرورة قيام المؤسسة توعية للمرحلة القادمة بتثقيف وتوعية الملاك التعليمي بأن العمل في هذا القطاع فضلا عن مورد رزق فأنه عمل انساني ووطني واخلاقي وكذلك تثقيفه على وفق خطة بنظام التعليمي والتربوي الجديد ومديات اسهامه في تطوير الوطن والمجتمع ورؤساء بنية اجتماعية سليمة وحديثة وبذلك نبعده عن التراخي في اداء مهامه بجدية ومسؤلية عالية كما نبعده عن الجؤء الى الانخراط في الموجة(النخريبية) التي ما زالت قائمة وهي (الدروس الخصوصية) مع ان دخل الملاك التعليمي اصبح مجزيا واان لم يستقر بعد ، ونجد هنا ان من الضروري القول بان المناهاج التعليمي ما زالت تفتقر الى التبسيط والاكثار من الامثلة ولاسيما المواد العلمية منها .

١٧ -ضرورة الانتباه الى انحراف الهدف من اقامة حانوت المدرسة بوصفه درسا عمليا عن كيفية التعامل في السوق .

١٨ - ضرورة الانتباه الى انحراف الاهداف من الاحتفالات المدرسية وبعض المناسبات وعدم استغلالها لأغراض مؤذي للأهداف التربوية .
١٩ -ان الضرورة تقتضي وفي سياق العمل على بناء تركيبة اجتماعية سليمة ان نمكن الملاك التعليمي تمكيناً ماديا متميزا ابتداء من دور الحضانة حتى الجامعة ليعينهم ذلك على ان يكونوا نماذج انسانية وعلمية وتربوية يحتذى بها .
٢٠ -ان الضرورة تقتضي تمكين العلماء العراقين في مختلف جوانب المعرفة تمكينا ماديا ومعنويا متميزا وارساء نظام خاص بهم يحتضنهم ويدعمهم بنشر نتاجاتهم الفكرية بمختلف الوسائل .
٢١ -ان الضرورة تقتضي التوسع في تأسيس مدارس المتميزين من الطلبة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم وتمكين اسرهم من رعايتهم بأساليب علمي تتناسب وتميزهم
٢٢ -ضرورة التوسع في تأسيس معاهد التعليم والتأهيل المهني للمعوقين فمن الملاحظ ان معاهد تعليم المعوقين بمختلفة اصناف عقولهم قليلة جدا قياسا الى عددهم الفعلي في العراق اما معاهد التاهيل المهني التي ينبغي لها ان تكون متواصلة – كما ونوعا- مع عدد معاهد التعليم فهي تكاد لا تذكر ولذلك فان معاهد التعليم المعوقين تخرج سنويا عدد كبير من المتعلمين دون تأهيلهم مهنيا ودون ان تعرف الوحدة التعليمية اين يذهبون وكان مهمتهم انتهت وبذلك يذهب التعليم هباء منثورا مع الاموال الطاءلة التي انفقت على عملية تعليمهم وبالتالي يقضي –جهلاً أو أهمالا- على الهدف الاساسية من العملية التعليمية التي ينبغي ان تفترن بالعملية التربوية وهي دمج المعوقين بالمجتمع عن طريق اكاسابهم مهارة من المهارات .
٢٣ - ضرورة التوسع في تاسيس الجمعيات التعاونية الانتاجية للمعوقين وتوفير المستلزمات الحديثة المتناسبة مع نوع عوقهم (اجهزة والات وغيرها) مع ضرورة الحاق نادي اجتماعي وثقافي بكل جمعية ليسهل عليهم التواصل فيما بينهم والتعرف الى حقوقهم واماكن توافر فرص العمل.

٢٤ - ضرورة البدء باعادة النظر في وحداة اصلاح الاحداث (المعتقلات والسجون) وتاسيسها على الاسس العلمية المعيارية (هندسيا وبرامج اصلاح) وكما هو معمول في دول العالم المتقدم ولاسيما وحدات اصلاح الاحداث الاناث.

٢٥- ضرورة ايلاء المراة المعتقلة او المسجونة اهمية خاصة من حيث نظرتها الى ذاتها ونظرة المجتمع اليها بعد اطلاق سراحها ولاسيما اذا كانت اما او (ارملة او مطلقة) وتمكينها ماديا ومهنيا.

٢٦- ضرورة القيام بالنوعية المجتمعية بالعمل الاجتماعي على الاسس الحضارية وبلورة مفاهيم عمل الخير والاحسان على اسس جديدة من حيث اساليب تقديمها عن طريق منظمات المجتمع المدني بكل اختصاصاتها ةلاسيما الانسانية منها والتي يتوسع مفهوم العمل الاجتماعي ليمتد الى الحهود المبذولة فكريا وثقافيا وغيرها طوعا وبلا ربح مادي

٢٧- ضرورة الاسراع بتاسيس النوادي والملاعب الرياضية في جميع النماطق لامتصاص وتنمية طاقات الشباب من الجنسين وتربيتهم على روح العمل الجماعي والمنافسة الشريفة والحد من لجوئهم الى المقاهي وممارسة الالعاب الضارة وتجمعاتهم في الشوارع او ادمانهم على استخدام الانترنيت في مساكمهم او المقاهي التي تكاثرت بشمل ملفت للنظر ولاسيما ان النظام السابق قد قضى على المساحات المفتوحة بتوجيه الجهات المعنية في التسعينات الى استثمارها وبناء دكاكين ومرائب سيارات او تاجيرها باسلوب المساطحة

وفضلا عن ذلك قيام النظام السابق باستغلال الشباب في (المنظمات الجماهيرية) ذات الطابع السياسي والاهداف السلطوية وتسييس الفرق الرياضية التي يؤسسها وفقا لاغراضه وتحويل الشباب الى مشجعي فرق رياضية وليس الى ممارسي رياضة.

٢٨- ان لجنة المراة والاسرة والطفولة اعتبرت وسائل الاعلام كافة وبوصفها سلطة رابعة بحق شريكة لها باعداد الخطة الاستراتيجية واللجنة تواصل اعتبارها نفسها وبشرف كبير في كل مايصدر عنها من توصيات لاحقة.

٢٩- ان الكثير مما لم يذكر في هذه التوصيات التنفيذية قد نبهنا اليها بعض الجهات المعنية بصورة مباشرة وتفصيلية.

٣٠- ان هذه التوصيات نريد لها ان تاخذ طريقها كاولات تنفيذية في اطار خطة العمل الستراتيجية لقيادة عملية التغيير الاجتماعي والتحول في مجال المراة والاسرة والطفولة وسننشر تباعا توصيات اخرى وفي الاطار نفسه.

الملحق الثاني

وضع الحلول الجذرية لمشكلة السكن

ان الفرد العراقي يعاني من :-

ازمة سكن وتداعياتها السلبية على الاسرة العراقية:-

سلبيات توزيع الاراضي السكنية على الاسرة العراقية:-

توزيع الاراضي السكنية على اساس مسقط الراس وسلبياتها على الاسرة العراقية وعدم اللجوء الى احصاء عام ١٩٥٧ .

ان العراق كان ومازال يعاني من ازمة سكن حادة ادت الة ارتفاع اسعار المساكن وبدلات الايجار وبقيت تتصاعد حتى الان وان تداعيات الاجتماعية والنفسية لتفاقم هذه الازمة كانت من جملة الاسباب التي اسهمت وتسهم في الكثير من السلوكيات والنتائج المؤذية للاسرة العراقية وبالتالي المجتمع وبنيته.

ومن تلك النتائج نورد الاتي:-

١- تاثيرها السلبي على دخل الاسرة ومن ثم على مجمل فعالياتها
٢- تاثيرها السلبي على العلاقات الاسرية
٣- تاثيرها السلبي على المستوى التعليمي ولاسيما المراة. اذ ينصرف الابناء مبكرا الى العمل من اجل تامين لقمة العيش او سد النقص في الدخل الذي يستنزفه بدل الايجار تاركين اكمال تعليمهم اما البنات فتضطر الى التوقف عن الاستمرار في مواصلة دراستها وبقائها بين جدران البيت لخدمة الاولاد العاملين او المساعدة في تربية الاطفال.

واذا استمرت البنات في مواصلة دراستهن بوصفهن غير مكلفات بالاسهام في اعالة الاسرة يبقى (الابناء) في العمل مما يؤدي في النهاية الى اكتساب البنت

مستوى تعليمي اعلى من الابناء ، وعند سن الزواج يظهر الفارق في مستوى التعليم مما يضطر البنت الى الزواج ممن هم ادنى منهن في التحصيل الدراسي وهذا يولد الكثير من المشكلات المعروفة في العلاقات الزوجية.

وقد اسهم في تفاقم ظاهرة الخلل في العلاقة الزوجية لهذا السبب سوق الشباب الى الخدمة العسكرية وادخالهم في حروب وتطاحنات متعددة فضلا عن هجرة الشباب بالواسعة الى دول اخرى مما ادى الى بقاء الكثير من الفتيات العراقيات دون زواج او قبولهن بالزواج دون النظر الى تكافئهن العلمي اوالاعتبارى

٤- بعد ارتفاع اسعار مواد البناء والاراضي السكنية عمدت الاسرة العراقية التي تملك دارا سكنية لى اعادة تقطيعه واضافة غرف تمكنها من استيعاب ابنائها او تزويجهم فيها وهذا ادى الى نشوب خلافات ومصادمات داخل البيت المزدحم الواحد فضلا عما ينتجه ضيق المكان من تازمات نفسية طبيعية عند الانسان.
٥- ان الاحباط والياس الذي يتملك الفرد من عدم امتلاك دار سكنية وان كانت غير لائقة ادى الى كثير من الانحرافات السلوكية كنتيجة طبيعية لافرازات الاحباط والشعور بالياس.

٦- ان لجوء الدولة الى توزيع الاراضى السكنية على المواطنين بوصفه حلا لازمة السكن لانرى لصحة هذا الاجراء نسبة عالية من النجاح وذلك للاسباب التالية:-

أ- ان الاراضي الموزعة تقع في مساحات لايتوقع المواطن ان تصل لها الخدمات الاساسية عند الانتهاء من البناء لذلك فهو يتركها فترة طويلة

ب- ان المواطنين سوف لايتمكنون من بنائها لعدم قدرتهم المادية على تكاليف البناء

ت- سوف يضطر الكثيرون الى بيعها وبذلك تنشا مظاربات بيع وشراء الاراضي ولا يشيدها غالبا سوى المتمكنين من البناء الذين يحترفون المتاجرة بها وبذلك تبقى الازمة قائمة ان لم تتفاقم اكثر

ث- ان توزيع الاراضي السكنية يتم وفق شروط مسقط الراس في بغداد دون النظر الى من عاش عمره في بغداد ولديه احصاء ٧٧ او ٥٧ وهذل يعني ان المواطن سوف يلجا على الاغلب الى بيعها باي ثمن او تركها دون بيع

ان عملية البناء قد تنقلب الى ازمة كبيرة في حيات الاسرة العراقية فسوف يلجا ضعاف الحال الى بيع اثاث بيوتهم وحتى الضرورية منها كما يلجؤون الى الاقتراض ويبذلون من الجهد على مدى سنوات مايكون على حساب نوعية الاداء في العمل _ مؤسسة حكومية او غير حكومية _ فضلا عن تداعيات اخرى قد تنحرف به الى مالايحمد عقباه حين تضيق الحال اكثر

وفي اطار خطة العمل الاستراتيجية توصي اللجنه الجها المعنية المذكورة في الخطة بوع التوصية الاتية في سلم اولويات عملها وهي:-

١- ضرورة قيام الجهات المعنية باتباع خطة تشييد مجمعات سكنية وبيعها باسعار مناسبة لتجنيب الاسرة العراقية مشاق البناء. وان الشروع بهذا المشروع بالسرعة الممكنة سوف يكون له مردوداته الايجابية على مختلف مفاصل الحياة . اذ انها ستؤدي الى

أ- زرع الامل في نفس المواكن العراقي ويدعم مقومات الشعور بالمواطنة وتضعف مشاعر الاحباط والياس

ب- تشعر المواطن بتواصل السلطة مع المجتمع وتلمس اهم تطلعاته وامله

ت- نوفر فرص عمل كثيرة للايدى العاملة الباحثة عن العمل وبمختلف تخصصاتها

ث- تنشط سوق العمل وتحيي الكثير من المهن الاساسية البائرة بسبب ركود عمليات التشييد

٢- ضرورة اعادة النظر بشرط توزيع الاراضي السكنية او المساكن.على اساس مسقط الراس – في بغداد والاخذ يمبدا توافر احصاء ١٩٥٧ او ١٩٧٧

٣- ان هذه الاولوية خطوة واسعة وهامه في اطار تنفيذ خطة العمل الستراتيجية

٤- ان الكثير من دول العالم قد تخلت عن اسلوب توزيع الاراضي على المواطنين للقضاء على ازمات السكن ولجات الى اتخاذ عملية بناء المجمعات السكنية على عاتقها ومن ثم بيعها للمواطنين باسعار مناسبة وباقساط مريحة وان هذا الاجرا يؤدي الى

أ- لانقاذ الاسرة العراقية من هموم عملية البناء وتداعياتها
ب- يسهل على الدولة ايصال الخدمات الاساسية الى المجمعات السكنية ويوفر مساحة كثيرة من الاراضي
ت- توفير الكثير من الجهود للدولة في المتطلبات الرسمية التي يؤديها المواطن والمرافقة لعملية البناء.

الملحق الثالث

مشكلة الاطفال

- ضرورة معالجة ظاهرة عمل الاطفال المبكر وتوعية اسرهم بمخاطرها ودعم الاسر المضطرة الى تشغيلهم ومن ثم منعها وعلى وفق خطط تعدها الجهات المعنية

- ان الحملات التي تشنها الجها المعنية لجمع المتشردين والمتسولين وغيرهم لمعالجة تشرد وتسول وتعاطي الاطفال المخدرات واستخدام الاطفال في مجالات مخالف للقوانين هي اساليب غير مدروسة الاهداف والاليات والنتائج كما اثبتت التجربة منذ عقود.

- ضرورة اعداد خطة ستراتيجية تتصف بالديمومة والتجدد وتؤديها اقسام او مديريات مستحدثة ضمن الهياكل التنظيمية لتلك الجهات.

وفي اطار خطة العمل الاستراتيجية نوصي اللجنة الجهات المعنية المذكورة بوضع التوصيات الاتية في سلم اولوياتها وهي

١- ان ظاهرة عمل الاطفال المبكر كانت ولم تزل ظاهرة عالمية تختلف نسبها من دولة الى اخرى ومن مجتمع الى اخر والظاهرة تنتج وتتناسل لاسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وقد باتت نتائجها معروفة ولاسيما بعد ان تناولتها مختلف التشريعا ت الوطنية والاقليمية والدولية وبينت مخاطرها على الاسرة والطفل ومن النواحي كافة كما تناولتها وسائل الاعلام كافة فضلا عن النشاطات للتووعية التي تقوم بها السلطات ومنظمات المجتمع المدني.
وتضهر اسباب عمل الاطفال في انماط مختلفة منها
أ- اضطرار بعض الاسر الى ادخال اطفالها في اي نوع من انوع العمل لاسباب اقتصادية دون معرفة الاضرار الفكرية والسلوكية التي تصيبهم وتنمو معهم لتشكل لديهم انماط سلوكية غير لائقة ولاسيما المتداول منها في بيئة العمل الامر الذي يؤدي الى تكوين ثقافة ازدراء التعليم بمختلف مستوياته
ب- ان رب العمل يحاول ترحيل مهنته الى ابنه منذ الصغر لاعتقاده انها افضل المهن وان تعلمها افضل من (اضاعة) العمر في دراستها في المعاهد او الجامعات ولا سيما انها تدر دخلا افضل من دخل الجامعات
قيا بعض اصحاب الاعمال او العاملين لديهم باصطحاب الاطفال لتسليتهم او لتخفيف عبئ وجودهم في البيت على والدتهم ولاسيما ايام العطل والمدارس ان كانوا طلابا او لعدم توافر رياض الاطفال او وسائل

ت- استثمار الوقت. وهذا يؤدي الى اختلاطهم المبكر بالكبار وابتعادهم عن اقران طفولتهم وبالتالي يتعود الطفل على مصاحبة والده وعزوفه عن مواصلة الدراسة وتعثره المستمر في الاداء المدرسي. ولذلك فان الجهات المعنية يقع عليها اعداد الخطط المستمرة الكفيلة بالتوعية المستمر بمخاطر هذه السلوكيات وكذلك منع تشغيل الاطفال على وفق القانون، ومن الجهات المعنية

بصورة مباشر في معالجة هذة الظاهرةهي وزارة العمل والسؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة والمجالس البلدية فضلا عن اهمية دور وسائل الاعلام .

٢- ان الحملات التي تشنها الجهات المعنية كوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزلرة الصحة ووزارة الداخلية لجمع المشردين والمتسولين وغيرهم كالية لمعالجة ظواهر التشرد ةالتشول وتعاطي الاطفال المخدرات واستخدام الاطفال في المجالات المخالفة للقوانين، هذه الحملات نرى انها غير مدروسة الاهداف والاليات والنتائج الناجحة وعليه فان تلك الحملات محدودة الزمان والمكان وتؤدي وهمتها ثم نعاود الكرة عند تفاقم الظهرو ثانيتا وفد كان اسلوبا متبعا منذ عقود وثبت فشله لغياب التخطيط الستراتيجي له.

ولذلك فأن الضرورة تقتضي أعداد خطط ستراتيجية واليات تتصف بالديمومةوتؤديها أقسام أو مديريات مستحدثة ضمن الهياكل التنظيمية لتلك الجهات او هيئة يتمثل فيها كل من يعنيه الامر وتقوم وضمن اليات بأجراء بحوث ميدانية لمعرفة مدى تأثير الاساليب الجديدة في الحد من هذه الظواهر.على الرغم من يقيننا بأن ما ينبغي القبام به أولا هو القضاء على الاسباب بعد دراسة منابعها وغذياتها.
وتاتي توصياتنا هذه أيضا في سياق شرعية حقوق الانسان المتعلفة بأتفاقية حقوق الطفل التي وقع العراق عليها وكذالك في سياق البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن أشراك الاطفال في الصراعات المسلمة وبشأن بيع الاطفال وبغاء الاطفال والمواد الاباحية عن الاطفال واللتين وقعت عليها بالاحرف الاولى لجنة الرأة والاسرة والطفولة في مايس عام ٢٠٠٧ .

الملحق الرابع

وضع الحلول لمشكلة العمال والمتقاعدين

توصي اللجنة بـ :

١ـ ضرورة رفع الحيف والظلم الذي لحق بالعاملين المتعاقدين واسرهم(موظفين وعمال) بزيادة رواتبهم او اعادة احتسابها.

٢ـ ضرورة الاسراع بسن القوانين الخاصة بالضمانات الاجتماعية لمختلف القطاعات ولا سيما قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال وقانون العمل وان تأخير صدورها يضربالمواطن وبالاسرة العراقية على الرغم من مرور سنوات على انجاز مسودات قانون العمل.

٣. ضرورة انصاف العاملين (بعقود)في مختلف القطاعات ولا سيما مؤسسات الدولة،اذليس للعامل بعقد اي حق باجازة مدفوعة الاجر،او اي امتياز أخر مهما كان نوع العمل فضلا عن تدني الاجور وان المراة العاملة بعقد لا حق لها اجازةزواج او ولادة او امومة مما يضطرها الى ترك العمل وكذالك الرجل.

٤. ضرورة وضع الحلول المناسبة للعاملين(بعقود)وجلهم من الشباب حيث لا حقوق لهم ولا ضمانات ولا حماية.

ان العراقيين كان ارثهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري والثقافي من القرون الاخيرة ثقيلا عليهم في الكثير من جوانبه وقد كرست الكثير من المفاهيم المعيقة للتطور والتقدم الحضاري في بنيتهم الاجتماعية في العقود الاخير وبتدبير منظم يهدف الى ابقاء المجتمع تابعا ومنفذا للغايات السلطوية ومنقادا الى الاوامر مهما كانت.ثم يتحمل هو دون غيره نتائجها المحبطة.وكانت المراة والاسرة والطفولة الضحية الاولى لهذا الارث الذي بدا يتكشف عن نتائج كارثية في صميم مفاصل المجتمع،وقد بدا المجتمع وحين تحررت ارادته عام ٢٠٠٣ وبعد ان تهيأت له الفرص االتفكير لاصوات عالية بمناقشة هذا الارث وضرورة تنقية التركيبة الاجتماعية منه وخلق بيئة صحية لمسيرة التحول الجديد ضمن نطاق المشروع التنموي العرافي الحديث الذي يصبو الجميع الى تحقيقه.

وكان من جملة الموروثات الكارثية هو الحيف والظلم الذي لحق بالعاملين في مختلف القطاعات ولا سيما في تدني الرواتب والاجور وما نتج عن هذا التدني من سحق للامل وسد منافذ التطور.

وكانت منظومة الضمانات الاجتماعية ذات مردودات شكلية ومحبطة الحقت اضرارا كبيرة بالاسرة العراقية ومستقبها واضاعت عمر رب الاسرة وما بذله من جهود مضنية خلال حياته العملية حتى وصل حال العامل الى عدم الذهاب الى دوائر صرف الاتب التقاعدي لكونه لا يسد اجور الوصول اليها.

وعل الرغم من التحسن الكبير الذي اصاب هذا الجانب الا ان بعض الموروثات ما زالت قائمة ومنها بقاء الضمانات الاجتماعية للعاملين غير واضحة المعالم وتنقصها الضوابط الحديثة التي تتناسب والوعود التي اطلقت من الجهات المعنية،ومما زاد في ضعف وضوح الرؤيا هو بقاء التشريعات لهذا القطاع على حالها ودون ان تصدر عن الحهات المعنيةنتائج ملموسة،ونخص بالذكر قانون العمل الجديد الذي ما زال مشروعا مجهول المصير على الرغم من مرور سنوات على الاعلان عن قرب صدوره وكذلك قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال وغيرها من التشريعات التي كلما تأخرت اضرت بمستقبل الاسرة ونظرتها الى العهد الجديد.

وهنا ينبغي لن ان نشير الى اجراء غير عادل وقائم حاليا في الكثير من القطاعات ونها الوزارات ودوائرها وهو تجريد الموظف العامل(بعقد)من اي حقوق،اذ ان الموظف(المتعاقد)يتقاضى(١٠٠)الف دينارللحاصلين على الشهادة الاعدادية نزولا و(١٥٠)الف دينار للحاصلين على شهادة البكلوريوس وان زاد هذا الاجر في بعض الوزارات.

وان هذا الموظف ـ الشاب او الشابه ـ وعلى وفق العقد المبرم بينه وبين المؤسسة لا حق له في اي امتياز تقتضيه حالته مهما كانت،اذ ليس له اجازة اعتيادية او زمنية مدفوعة الاجر وليس له اية مخصصات مهما كان نوع عمله او وضعه الاجتماعي والاهى من ذلك ان الموظفة لا حق لها على في اجازة زواج او ولادة او حضانة كزميلاتها العاملات على الملاك الدائم فكل اجازة يحصل عليها الموظف او الموظفة ولاي سبب كان

تستقطع من راتبها القليل. وقد مضى على عدد كبير من الموظفين العاملين بعقود في الدوائر الرسمية اكثر من سنتين مع حاجة تلك

المؤسسات الى خدماتهم وخبراتهم التي اكتسبوها خلال مدة عملهم،اما اذا جرى تعيينهم على الملاك الدائم هو اول يوم لهم في الخدمة كاي موظف جديد.
هذا ما يحدث في بعض دوائر الدولة اما ما يحدث في القطاعات الاخرى فأن العاملين لا يشملهم اي ضمان تقاعدي او ضمان صحي او ضمان اصابه او غير ذلك من الضمانات،ولرب العمل تسريحهم متى شاء دون منحهم استشهادات عمل لكي يمكن ضم خدمتهمالى اية جهة اخرى يعملون فيها،فكان من الممكن للدوائر الرسمية وارباب العمل ان يشملوا العاملين لديهم ـ موظفين وعمال ـ بالضمانات الاجتماعية واستجابة للدواعي الانسانية او الوطنية او لشرعة حقوق الانسان وان غاب العمل باحكام قانون العمل،ولكن يمكن ايجاد اية صيغة للحفاظ على حقوق الناس.
ومع علمنا ان العقد هو شريعة المتعاقدين فأن هذا المبدا العام لا يستخدم سيفا على المضطرين واستغلال حاجتهم الى توفير ضرورات المعيشة،ان هذا المبدا جاء لاغرض تنظيمية عامة وليس لاغراض استغلال الضروف واذا كان مبررا بالنسبة للقطاع الخاص لعدم وجود ضوابط ومتابعة لا مبرر لشان العاملين في مؤسسات الدولة.
ولقد علمت اللجنة على وجه التاكد ان الكثيرات من النساء العاملات بعقد في مؤسسات الدولة قد تركن العمل او انهين خدماتهن بسبب الحاجة الى اجازة حمل او ةلادة وادى ذلك الى حصول الكثير من المشكلات الزوجية وتصادم الارادات بين الزوجين.
ولذلك تدعو اللجنة الجهات المعنية الى ايجاد حلول سريعة الى هذه الاجرتءات غير العادلة واعادة الحقوق الى اصحابها.

الملحق الخامس

قانون الانضمام الى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل

باسم الشعب
مجلس الرئاسة
قرار رقم (٢٢)

بناء على ما اقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة واستنادا الى احكام البند(رابعا)من المادة(٦١)والبند(ثالثا)من المادة(٧٣)من الدستور صدر القانون الاتي:

رقم(٢٣)لسنة٢٠٠٧
قانون الانضمام الى البروتوكوليين الاختياريين
الملحقين باتفاقية حقوق الطفل

المادة(١)
تنضم جمهورية العراق الى:
اولا- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الاطفال وبغائهم واستغلالهم في المواد الاباحية،المعتمد بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٢٦٣/٥٤ والمؤرخ في ٢٥/ايار/٢٠٠٠ الذي دخل حيز النفاذ في ١٨/كانون الثاني/٢٠٠٢ .

ثانيا - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الاطفال في النزاعات المسلحة، المعتمد بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٢٦٣/٥٤ والمؤرخ في ٢٥/ايار/٢٠٠٠ الذي دخل حيز النفاذ في ١٢/شباط/٢٠٠٢ .

المادة(٢)
ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة

لغرض انضمام جمهورية العراق الى البروتوكوليين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها بموجب القانون رقم(٣)لسنة١٩٩٤،بهدف حماية حقوق الطفل في مواجهة استغلاله لاغراض التجارة استغلاله كوسيلة للبغاء لو الامور الاباحية ومنع اشتراكه في النزاعات المسلحة،شرع هذا القانون.

نشر في الوقائع العراقية ـ العدد٤٠٤٢ في٢٠٠٧/٧/٣

تم التصويت عليه في الجلسة(٢٨)الدورة الانتخابية الاولى السنة التشريعية الثانية الفصل التشريعي الاول
٢٠٠٧/٥/٢٢